التوزيع : محدود
E/ESCWA/SD/89/6
١٣كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩
ARABIC
الأصل: بالعربيـــــة

الأمم المتحـــدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

شعبة التنمية الاجتماعية والسكان والمستوطنات البشرية

الاستراتيجية المقترحة لزيادة المساهمة الاقتصادية للمرأة العربية:

الخيار الثالـــث

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 5
Directory Name:
CD5\SD\89_6
Done by: **ProgressSoft Corp.**, P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

89-1647

أولا- المقدمة

تشهد المنطقة العربية صراعا فكريا بين مؤيدى عمل المرأة العربية من جهة والمعارضين لذلك من جهة أخرى. ولكن هذا الصراع الفكرى لا يغير الواقع العملي حيث تستمر المرأة في مواقعها الانتاجية وتستمر توقعات زيادة الاعداد النسائية التي ستدخل قوة العمل حتى سنة ٢٠٠٠ وبعد هذا التاريخ. ان واقع الحياة الاقتصادية وزيادة التعليم والطموحات الشخصية تدفع بالمرأة لسوق العمل في كل دول المنطقة، المصدرة والمستوردة للعمالة على السواء، مع اختلاف حجم هذه العمالة ومعدل حركتها. ومع استمرار هذا الاتجاه، تبقى المشكلة قائمة حول قدرة المرأة العربية على مواجهة متطلبات العمل والجمع بينه وبين مسؤولياتها الاسرية، اى القيام بدورها داخل الاسرة وخارجها. ان هذا «المأزق» الذى تواجهه المرأة العربية يحتاج الى دراسة متعمقة لعناصره وطروحات عملية جديدة لمواجهته، خاصة وان هذه المسألة تطرح سؤالا مهما: هل هناك بديل ثالث يكمل الخيارين القائمين - ان تعمل أو أن لا تعمل؟ هل هناك بديل يضفي الصفة «الانسانية» على العمل بحيث تستطيع المرأة من خلاله القيام بمسؤولياتها الانتاجية والوفاء بواجباتها الاسرية؟

تحاول تجارب عديدة في العالم ان تجد النمط الصحيح الذى تستطيع المرأة من خلاله القيام بالمسؤوليتين معا دون ارهاق نفسي وجسدي ودون صراع اجتماعي او خلافات اسرية. ولكن هذه التجارب لا تشكل نظاما متكاملا لمواجهة هذه الاشكالية. وهنا تأتي محاولة الاسكوا لدراسة هذه القضية وطرح حل لها، سمى بـ «الخيار الثالث»، حيث نطرح هذا الخيارفي هذا المؤتمر بهدف تشجيع الحوار حوله ومناقشته من أجل بلورة مفاهيمه واستراتيجية تنفيذه.

ان التفهم الصحيح لهذه القضية يتطلب اولا تفهم موقف المجتمع بشأن عمل المرأة ودورها في الاسرة.

ثانيا- المرأة والعمل

ان الدراسات المختلفة والكثيرة والمناقشات المتواصلة والاحصاءات والبيانات تشير الى التحسن الملموس والملحوظ في فرص التعليم في جميع مراحله للمرأة العربية في العقدين الماضيين. وتستمر الاعلانات الرسمية حول الجهد القائم للتوسع في التعليم وزيادة فرصة خاصة للمرأة. وتأتى الاستراتيجيات العربية المختلفة التي اعتمدتها الدول العربية في اطار جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لتؤكد انه لا يمكن تحقيق تطور مجتمعي ما دامت المرأة أمية أسيرة وضعها التقليدى. وتؤكد كلها ان التعليم هو اقوى سلاح لتحسين وضعها ولاحداث التغيير الاجتماعي المنشود.

ولقد قام البنك الدولي بدراسة غير منشورة حول تعليم المرأة العربية وتشغيلها قدم فيها توقعات مستقبلية لعام ١٩٨٥، وعرض" سناريوهين" لحركة المرأة وتعليمها، الاول يتوقع الحد الادنى والثاني يتوقع الحد الاقصى لهذه الحركة. وبينت الدراسة ان هناك حاجة لتوسيع التعليم وتنويعه ليلبي احتياجات الطلب على العمالة. ويمكن تلخيص استنتاجات الدراسة فيما يلي:

١- من المتوقع ان يتعدى الطلب على الايادى العاملة الزيادة المتوقعة للسكان، وستكون هذه الزيادة في القطاع غير الزراعي.

٢- ان الزيادة مطلوبة في المهن الفنية والتقنية، اى أن هناك حاجة لعمالة مدربة.

٣- ان المنطقة العربية مصدرة للعمالة الماهرة، مما يتطلب ان تشغل المرأة مكان هذه العمالة المهاجرة، ومما يضع بدوره تحديا امام القطاع التعليمي ليكون تعليم المرأة تعليما فنيا يتماشى مع متطلبات السوق بهدف ضمان دخولها الى سوق العمل، وتسهيل رجوعها الى سوق العمل اذا انسحبت منه لفترة، وتسهيل الحركة بين القطاعات والمهن.

٤- سيستمر الطلب على العمالة الاجنبية من خارج المنطقة في الدول المستوردة للعمالة وتلك المصدرة لها. ففي الحالة الاولى، تبقى امكانية زيادة تشغيل الرجل محدودة بسبب ارتفاع معدل مشاركة الرجل في سن العمل وبسبب تدني فرص التنقل بين المهن والقطاعات. وفي هذه الدول يمكن للمرأة تغطية بعض الثغرات القائمة في احتياجات سوق العمل كحل محلي لمواجهة قضية العمالة، وهذا يتطلب اعادة النظر في المؤسسات التعليمية ونظمها بهدف دفعها للاسهام في زيادة فرص تشغيل المرأة. اما في الحالة الثانية فان اعدادا كبيرة من اصحاب الاختصاصات تنسحب من سوق العمل المحلية بسبب الهجرة. لذلك نجد، على وجه العموم، نقصا في التقنيين والفنيين. ويمكن للعمالة النسائية الفنية والماهرة التجاوب مع هذه الاحتياجات من خلال اعادة هيكلة النظام التعليمي والتدريبي (البنك الدولي، ٥٦_٥٧).

تأكيدا لهذه النتائج، تشير الدراسات الى ان هناك ضرورة لاستفادة الاقطار العربية من المرأة كمورد انتاجي يشارك في عملية التنمية. لقد اضطرت الدول المنتجة للنفط، بسبب حاجتها الى العمالة، الى استيراد قسم كبير من قوتها العاملة من الخارج وبتكفلة اجتماعية واقتصادية كبيرة، بينما بقي تشغيلها للقوة النسائية متدنيا. وفي ظل الاقتصاد النفطي المتراجع يطرح عمل المرأة نفسه بالحاح اكثر على المجتمع. اما المجتمعات المصدرة للعمالة، فهي كذلك في حاجة الى استثمار العمالة النسائية لتأمين حركة متواصلة لعملية الانتاج. وعلى المستوى الفردى هناك حاجة لعمل المرأة من أجل زيادة دخل الاسرة اضافة الى اهمية ممارستها لحقها في العمل بسبب ما يؤمنه ذلك من قاعدة لاستقلالية مادية وتنمية ذاتية (هدى زريق، ص ١٠٤ واستراتيجية الاسكوا: الخيار الثالث).

تتميز المرأة العربية المساهمة في قوة العمل بخصائص تجعلها تختلف عن النساء العاملات في المناطق الاخرى من العالم، وتتلخص هذه الخصائص فيما يلي:

١- انخفاض مساهمة المرأة العربية في قطاع العمل المنظم حتى وان اخذنا في الاعتبار المشاكل الناجمة عن التعريف الدولي للعمل، وطرق جمع المعلومات الميدانية وغيرها من المشاكل المرتبطة بالاساليب الفنية لجمع المعلومات.

٢- العلاقة بين تعليم المرأة العربية وعملها ليست علاقة خطية، رغم ان فرص عمل المرأة ومقدرتها على الحصول على دخل يزدادان مع ارتفاع مستوى تعليمها.

٣- زيادة نشاط المرأة المتعلمة يتماشى مع انخفاض نشاط المرأة الامية او المتعلمة تعليما متدنيا.

٤- سيزداد الطلب على العمالة النسائية المتعلمة تعليما عاليا خاصة في الدول المنتجة للنفط، وخلافا لما يقال، لا يوجد زيادة في الايادى العاملة النسائية في باقي اقطار المنطقة، خاصة وان فرص عمل تشغيل المرأة المتعلمة كبيرة شرط ان يتنبه المخططون وارباب العمل لهذه الامكانية الكامنة في المجتمع.

٥- اختلفت الرؤية المجتمعية حول عمالة المرأة بسبب عوامل مختلفه أدت كلها الى دفع المرأة المتعلمة الى العمل في القطاع الرسمي الحكومي. وتبين التوقعات ان عمالة المرأة العربية ستزيد حتى عام ٢٠٠٠ وبعد ذلك.

٦- تنحصر عماله المرأة العربية في العمر الشاب، مع انخفاض في معدل مساهمتها الاقتصادية عند المستوى العمرى الاكبر، ومن المتوقع ان يزداد معدل مشاركة المرأة بالنسبة للفئة العمرية الشابة.

٧- تعد الدوائر الحكومية العربية المستخدم الاساسي للمرأة العاملة خارج القطاع الزراعي، وخاصة في الدول المنتجة للنفط.

٨- يبقى توزيع عمالة المرأة محدودا على المستويين القطاعي والمهني. ففي الدول النفطية تتركز المرأة العاملة في قطاع الخدمات وفي المهن التي تتطلب مهارات عالية، وفي دول مثل سوريا والعراق واليمن، تعمل معظم النساء في الزراعة. وفي الدول حيث يوجد توزيع أكثر توازنا للعمالة النسائية بين القطاعات الانتاجية دخلت المرأة حديثا في القطاعات غير التقليدية، مثل التجارة والمبيعات والسياحة .

٩- لا تتمثل المرأة بنسبة كافية في مهن القطاع غير المنظم في المدينة.

١٠- يعد تشغيل المرأة العربية ظاهرة حضارية، واضحة في المدن الكبيرة أكثر منها في المدن الصغيرة. وترتبط عمالة المرأة بالزراعة في الدول ذات القاعدة الزراعية، وضمن هذا القطاع، تعمل المرأة داخل إطار الأسرة.

١١- يبدو أن المرأة العربية التي تقوم بعمل ذى أجر غالبا ما تكون أكثر تأهيلا من متطلبات الوظيفة التي تقوم بها.

١٢- إزداد الطلب على عمالة المرأة المتعلمة بسبب وعي أرباب العمل بوجود هذه الفئة في سوق العمل وبسبب إدخال التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات الى العمل في أقطار المنطقة. (البنك الدولي، ص ص ٥٠-٥٢).

تشير الدراسة نفسها الى ظاهرة البطالة في المنطقة العربية خاصة بالنسبة للنساء، إذ تبين مـــا يلي:

١- بطالة المرأة ظاهرة غير مدروسة وغير موثقة.

٢- تسود البطالة بين النساء المتعلمات تعليما عاليا بصورة أقل من النساء المتعلمات تعليماً أدنى.

٣- يقضي الرجل والمرأة المتعلمة في البحث عن فرص عمل وقتا أطول من ذلك الذى يقضيه الذين هم أقل تعليما، إلا أن مدة البحث عن عمل تكون أقصر بالنسبة للنساء المتعلمات، ويبدو أن المرأة تملـــك فرصا أقل من الرجل في اختيار الوظيفة التي تعمل بها.

٤- تزداد البطالة بين حاملي شهادات التعليم العام والآداب والدراسات الانسانية، ومع ازديـاد النساء في هذه القطاعات التعليمية، ستنتشر البطالة بينهن.

٥- سيؤدي الفصل بين الجنسين في البرامج الدراسية وتركيز النساء في مهن قليلة وغيـــاب برامج للتوجه المهني الى امكانية انتشار البطالة بين النساء، خاصة في الدول التي يزداد فيها عـــدد النساء المتعلمات وتضعف مقدرة السوق على استيعابهن (البنك الدولي ص. ٥٥).

ان هذه الاستنتاجات التي قدمتها دراسة البنك الدولي لم تبين قضية أساسية بالنسبة لتعليـــم المرأة وعملها، ألا وهي أن تعليم المرأة وعملها لا يعني تلقائيا موقعا أفضل لها، فهي في آخر المطاف رهـــن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بها. ففي مجتمع الدول النفطية، لا يسمح للمـــرأة الا بمساهمة ضئيلة في قوة العمل، وفي الوقت نفسه تستورد هذه الدول عمالة من خارج نطاق المجتمـــع الجغرافي، وتعزل نصف طاقاته الموجودة محليا، وهذا العزل يشكل عزلا نفسيـاً واجتماعياً واقتصادياً فـي آن واحد (الرميحي، ندوة المرأة وحركة الوحدة العربية، ص. ٢٤٧).

ان تعليم المرأة وعملها لم يحمياها من هذا العزل. اذ تبين فاطمة المرنيسي أن القيم والتقاليـــد أكثر تأثيرا من التشريعات الخاصة بالمساواة بين الجنسين، إذ أن القيم والتقاليد أدت الى عزل النســـاء عن عملية التطوير والى تحكم وتسلط الأسرة والرجل. وتعطي مثلا عن المرأة المغربية التي تعمل لأنهـــا مطلقة أو أرملة أو شابة صغيرة أو امرأة كبيرة خارج عمر الانجاب، وهذا يعني أن عمل المرأة خـــارج المنزل لا يعبر عن نجاح شخصي أو اجتماعي بقدر ما هو تعبير عن «نوع من اليأس» (المرنيسي، السلـــوك الجنسي). وتشارك كاتبة أخرى من المغرب العربي رأي المرنيسي، حيث تقول: «ان كثيرا من النساء فـــي المغرب الأقصى قد تمكن من الحصول على شغل خارج البيت مقابل أجر، ولكن المكانة الاجتماعية والمهنيـة التي أعطيت لهن، ظلت دون ما أعلـن عنها رسميـا بكثير، وليس من شأنهـا أن تساهم في تحسين وضـــع المرأة». (درة محفوظ ص. ٣٢٨).

ان الجديد في هذا الموضوع والذي أستدعى الصراع الفكري وتضارب المواقف في أى مجتمع بشكل عام، وفي المجتمع العربي على وجه الخصوص، ليس عمل المرأة، بل دخولها مجال العمل المأجور. اذ أن العمل النسوي الذي يتم خارج البيت مقابل أجر مع رب عمل غريب عن الأسرة. يشكل ظاهرة جديدة ويعيد النظر في التقسيم الجنسي للعمل (المرنيسي، الجنس كهندسة اجتماعية، ص. ١٤٣). والمرأة تقوم بكم هائل ومتنوع من الأعمال منذ الخليقة، إلا أن الجديد هو خروجها للعمل بأجر بعيدا عن المنزل مع احتفاظها بدورها داخل الأسرة ، إذاً، ليس هناك جديد في كون المرأة تقوم بأنشطة مختلفة ومتنوعة، بل ان المشكلة تقبع في كونها تجمع بين دورها الأسري ومسؤولياتها في القطاع العام المأجور. وهذا يعني بدوره أن المرأة قادرة على الاستقلال عن الزوج أو الأب أو الأخ،مما أدى الى الرفض لعمل المرأة،وأن وضع هذا الرفض في أطر ثقافية ودينية واقتصادية مختلفة. المهم في الأمر حصر المرأة في عدد من الأدوار وليس حصرالكم من الأعمال التي تنجزها المرأة ضمن كل دور(ص ٨٢٥ C.F. Epstein, Multiple Demands).

ان القضية تكمن في رؤية المجتمع لعمل المرأة كإشكالية تحتوى على تناقض في مسؤولياتها ومنافسة بين عناصرها. ويرى علماء الاجتماع أن كل وظيفة للمرأة داخل الأسرة وعملها خارج الأسرة يحتاج الى وقت ومهارات ونظام قيم وإمكانات مختلفة. لذا اقيمت حواجز ضد مساهمة المرأة في العمل المدفوع الأجر، خاصة وان اي تعديل تقوم به المرأة عند الجمع بين دورها الاسرى والانتاجي يتطلب من الرجل اعادة النظر في دوره داخل الاسرة (ص ٣ - ٥ M. Fowlkes, Role Combinations,) وهكذا يستمر النقاش حول عمل المرأة.

ثالثا- المرأة والأسرة العربية

تشكل الاسرة في المجتمع العربي محورا اساسيا في الثقافة السائدة بحيث تنطلق من هذه الثقافة المواقف المعادية والمؤيدة لعمالة المرأة و دورها في الاسرة. وتمر الاسرة بمتغيرات كثيرة نتيجة للتحولات السريعة في المجتمع العربي. فتاريخيا تتميز الاسرة العربية بكونها اسرة ممتدة، ومن خلالها تجد المرأة نفسها ضمن مجموعة اكبر من النساء، يتقاسمن العمل داخل المنزل بما في ذلك تنشئة الاطفال. ويجد الاطفال انفسهم امام مراكز مختلفة للرعاية و للعاطفة مما يؤمن لهم مصادر عديدة للطمأنينة والراحة النفسية، ومما يخفف من العبء الذى يقع على عاتق المرأة بمفردها داخل الاسرة النووية. ان السمة الجماعية للعائلة الممتدة تخلق نظام قيميا يلتزم به افراد الاسرة، ويؤدي الى توزيع العمل بين عدد اكبر من الافراد وتحمّل المسؤولية الجماعية من قبل افراده. ولذلك عندما بدأ التغير السريع يطغي على المنطقة العربية، بدأت العائلة الممتدة في التقلص في المجتمع الحضرى، وظهرت العائلة النووية وان تغير الشكل الاساسي لهذه العائلة الا أن مضمون قيم العائلة الممتدة بقي قائما. ففي اطار العائلة النووية وجدت المرأة نفسها امام تركيبة اجتماعية تضع المسؤولية الاساسية للتنشئة عليها في اطار مسكن مستقل وبعيد عن افراد عائلتها المباشرة ولكنها تبقى مرتبطة بأسرتها عاطفيا وتسعى الى الحصول على خدمات منها قدر المستطاع وعلى استمرارية الاتصال فيما بين أفرادها. وبعد تفكك العائلة الممتدة التي كانت تمنح المرأة ضمانة انتمائها كعضوة تحدد مكانتها من علاقات القرابة التي تتوفر لها، و بعدالتحلل من قواعد التضامن المرتبطة بها، وجدت المرأة نفسها معزولة في إطار الأسرة النووية، مهددة دائما بالطلاق أو بتعدد الزوجات (المرنيسي، السلوك الجنسي، ص. ٥٧-٥٨). أما المرأة في الطبقات الفقيرة فترى وظائفها الاقتصادية محورية لكيان الاسرة واستمراريتها، فيكون دورها محسوما دون الدخول في حلقة الصراع حول عمل المرأة.

ظهرت العائلة النووية في الغرب أولا وفي الولايات المتحدة الامريكية بالذات بسبب تأثير المؤسسات الاقتصادية والثقافية الصناعية. فالعامل الفردى هو المشغل سوق العمل، وظهوره نفي السمة الجماعية للعمل وعمل على تفكيك المهام الانتاجية للعائلات الممتدة، لذلك جاءت الاسرة النووية لتؤكد على الفردية كقيمة ثقافية. وبما ان المرأة في الاسرة النووية خرجت الى العمل خارج نطاق الاسرة وكانت تعد مصدر عمالة أقل تكلفة من الرجل، زاد دخولها الى سوق العمل شكلت خطرا على موقعه، لذلك وقف ضد دخولها سوق العمل، وربط بين المرأة ومهام الامومة كمسؤولية مركزية ضمن اطار الاسرة النووية المعزولة، بحيث أصبح المجتمع والمرأة ذاتها يريان العلاقة بين الطفل والام كعنصر محورى لنمو الطفل الاجتماعي والعاطفي (ص ص ٢٩٠-٢٩٥ Mervat Hatem). وتتشابه المرأة العربية والغربية في نتائج هذا التحول العائلي، أذا ترى المرأة العربية في الطبقة الوسطى ان دورها الاساسي يقع في رعاية الطفولة، لذا تتأرجح بين تيار و آخر يتصارع حول عمل المرأة كقضية مجتمعية.

ان التحول الذى حدث للاسرة يمكن ان يلخص في النقاط التالية:

١) تحول من نظام يعتمد الانتاج داخل الاسرة وضمن العلاقات الاسرية الى نظام يعتمد الانتاج الحديث ضمن اطار العمل المأجور.

٢) ظهور مؤسسات بيروقراطية في المجتمع تفرض على الاسرة التعامل والتفاعل معها.

٣) التطور في استعمال وسائل منع الحمل يسمح بالتحكم في عدد افراد الاسرة.
(ص ٢٠٨ ,Faith R. Elliot)

ضمن اطار هذه التحولات، تصبح المرأة في الاسرة النووية مسؤولة عن رعاية الاسرة والرجل مسؤول عن العمل المأجور.

وتدل هذه التحولات على ان الاسرة ليست فقط تجاوب ثابت لاحتياجات بيولوجية ونفسيه واجتماعية - كما يفكر مؤيدى الاتجاه الوظيفي في العلوم الاجتماعية ولا نمط حياة مقهورة نتاج انواع من السلطة الاجتماعية الرأسمالية او الابوية - كما يقول الماركسيون والنسويون. يبدو ان شكل الاسرة ودورها في مرحلة محددة هو نتاج تفاعل معقد بين الضغط الناجم من الحركة نحو الاستمرارية وذلك الناجم من التغيير: فعلى سبيل المثال هناك المد والجذر في الحاجة المستمرة للانجاب ورعاية الاطفال وافراد الاسرة الآخرين، التراث الموروث، والصراعات السياسية والاقتصادية والايديولوجية والصراع الطبقي والجنسي، والافكار الدينية والاجتماعية حول احتياجات الانسان وعلاقتها بالناحية البيولوجية والاجتماعية، والبحث المستمر لحل التناقض بين الرغبات غير المتوائمة مثل الحرية والنظام، الاستقلالية الفردية والمعاونة والدعم، الرضى الذاتي ورضاء المبادئ (ص ص ٢٠٩-٢١٠، Faith R. Elliot). فالاسرة، كما نعرفها في مجتمعنا العربي، هي في حركة دائمة تتغير بعض عناصرها وتستمر عناصر اخرى، لذلك نجد المرأة العربية في وسط هذا المد والجذر الاجتماعي والايديولوجي.

وتناقش فاطمة المرنيسي هذا الصراع بين الاستمرارية والتغير في الاسرة العربية، وان كانت قد وضعته في اطار طبقي، ففي دراسة لها حول العائلة القانونية والعائلة كما يعرفها الواقع الاقتصادى والاجتماعي، تبين الباحثة ان قانون الاسرة في المغرب يبني اساس العائلة على القدرة الشرائية للأب ، حسب التقاليد والقيم الموروثة، إلا أن الاوضاع الاقتصادية السائدة تجعله غير قادر على تلبية احتياجات افراد اسرته، مما يعني فشله في تأمين مقومات هذا الدور القيادى في الاسرة. ويعتبر خروج المرأة والطفل للعمل بطريقة غير منظمة مؤشرا «لافلاس» القدرة الشرائية لرب العائلة المغربي لان هذا العمل جاء نتيجة للحاجة والضرورة وليس لتخطيط واضح مرتبط بمتطلبات سوق العمل. لذلك يعتبر هذا اعلانا بافلاس مؤسسة العائلة مما يتطلب تقديم مشاريع لاعادة تنظيمها، في ضوء كون العائلة عنصراً اولياً للاستثمار والتنمية وليس عنصراً ثانوياً وهامشياً (المرنيسي، السلوك الجنسي، ص ١٠١-١٣٠).

ان هذا الاتجاه في التغيرات داخل الاسرة العربية وما ينتج عنه من مواقف مجتمعية، يأتي بصورة عفوية، وذلك لان الاهداف المعلنة للتنمية الاقتصادية - وهي مادية اساسا - لا تهدف الى تغيير في دور الاسرة ووظائفها يتماشى مع احتياجاتها، بل ترى ان «الاسرة هي، في احسن الاحوال، مؤسسة اجتماعية تشكل جزءا (ايجابيا او سلبيا) في الاطار الذى تتخذ فيه القرارات الاقتصادية. وبالنسبة لهذا النهج، وهو النهج الغالب من الناحية العملية، فان موقع الانشطة الاقتصادية يتقرر، سواء بواسطة المستثمر ام المخطط، وفقا لمعايير اقتصادية صحيحة ومقبولة (كوفورات الحجم، وتحقيق الحد الاقصى من المنافع، وما الى ذلك). ويترك للنظام الاجتماعي ان يكيف نفسه، قدر المستطاع.... وهكذا فان ما ينتج من تغيير في طبيعة الاسرة ليس الهدف، بل هو نتيجة غير مقصودة للعوامل الاقتصادية». اما اذا اتبعت مبادئ التنمية البشرية وتم تطبيقها على اساس ان الانسان هو هدفها ووسيلتها، فستأخذ القرارات الاقتصادية النواحي الاجتماعية بالاعتبار، وان كانت بعضها سيؤدى الى قدر من التضحية في الانتاج الاقتصادى (رياض طبارة، ص ٦٧).

ولقد اوضحت احدى الدراسات التي قام بها الاتحاد العام لنساء العراق، ان التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية ساهمت في تعميق مشكلة المرأة عامة والمرأة العاملة على وجه الخصوص، فقد زادت هذه التغييرات من اعبائها ومسؤولياتها وتعقيد ادوارها دون ان تطبق في المجالات التي توازن الأعباء وتخفف منها. ونتيجة لعدم التوازن هذا تظهر مصادر الاختلال التالية:

١- التغير في هيكل الاقتصاد ادى الى زيادة في فرص العمل وفي التطلعات والامكانات والحاجات دون ان يوفر الخدمات والوسائل لسد هذه الحاجات التي تقع على المرأة مسؤولية القيام بها.

٢- التغير في المجتمع يتطلب تغيرا في ادوار الجنسين، الا ان التغير الرئيسي جاء في دور المرأة.

٣- التغير في تركيب الاسرة لم يلازمه تغير في العلاقات الاسرية، فهي اسرة نوويه صغيرة شكلا ولكن العلاقات ممتدة.

٤- التغيير في طبيعة المجتمع لم يرافقه تغيير في انماط الحياة والالتزامات العائلية.

٥- التغيير الذى حدث في المجتمع تطلب مهارات وقيما جديدة للتعامل معه ولكن الاجهـــزة التربوية لم تعمل على توفير هذه المهارات وغرس القيم.

قد تكون هذه صعوبات المراحل الانتقالية حيث تتحرك النظم والقيم القديمة دون ان تنشأ الجديدة بعد، ولكن ما يجعل مثل هذه المرحلة تمر بلا فاقد اجتماعي كبير هو شكل ومحتوى النموذج التنموى الـذى يقود المرحلة (الاتحاد العام لنساء العراق ص ص ٢٦-٢٧).

ثالثا: المناظرة حول المرأة العربية بين مسؤولياتها الاسرية ودورها الانتاجي

ظهرت تيارات مختلفة تتصارع حول قضية المرأة، وعند مراجعة الادبيات حول قضية المـــرأة العربية، يمكن تحديد اربع اتجاهات اساسية:

١- الاسلاميون التقليديون
٢- الاسلاميون المجددون
٣- النسووى (Feminist)
٤- التنموى

١- <u>الاسلاميون التقليديون</u>

أفضل من يمثل هذا الاتجاه هما الشيخ حسن البنـا والشيخ محمد متولي شعراوى، وينطلق هـــذا الاتجاه من كون الاسلام ثورة اجتماعية، وضع احكاما خاصة بالمرأة، وهي كما يلي:

(أ) رفع قيمة المرأة وجعلها شريكة الرجل في الحقوق والواجبات بحيث انه اعترف لها بحقوقهـــا الشخصية والمدنية والسياسية، وتعامل معها على اساس انها انسانة كامل الانسانية لها حقوق وعليهـــا واجبات

(ب) جاء التفريق بين الرجل والمرأة في الحقوق نتيجة للفوارق الطبيعية ولاختلاف المهمـــة المنوطة بكل منهما، وصيانة للحقوق الممنوحة لكليهما. فلقد قام الاسلام بتعويض المرأة في امر خـــاص اذا انتقص حقها في امر آخر، مثل الارث.

(ج) تبنى العلاقة بين الرجل والمرأة على اساس التعاون على حفظ النوع واحتمال المتاعـــب الحياتيه قبل ان تبنى على المتعة (حسن البنا، ص ٩-١١).

ويؤكد هذا الاتجاه على ان المرأة مهيأة لاداء مهمات ثلاث، هي التالية: تكون سكنا للرجل تبعث فيه الراحة والطمأنينة، ومصدر المودة، ومركز رعاية الاولاد وادارة شؤون البيت (الشعراوى، ص ١٤-١٥). فلكل من الرجل والمرأة مهمات محددة متكاملة وليست متناقضة. اما بالنسبة لعمل المرأة، فيرى هذا الاتجاه انه من الخطأ ان يطلب من المرأة مهمة لم تخلق لها، ولكن هناك ظروفا اجتماعية واقتصادية تحتم عليها العمل، فلها ان تخرج للعمل تحت احكام الاضطرار وليس تحت احكام الاختيار، وهذا يعني ان عمل المرأة وضع استثنائي وغير عادى بسبب الواقع الاقتصادى، وفي حالة زوال حالة الاضطرار والضرورة يزول الحكم (الشعراوى، ص ٣٨). ويؤكد الشيخ البنا ان على المرأة مراعاة كل الشروط التي وضعها الاسلام (بالنسبة لمظهرها والاختلاط) عند الخروج للعمل، اذ «من واجبها ان يكون عملها هذا بقدر ضرورتها، لا أن يكون هذا نظاما عاما، من حق كل امرأة ان تعمل على اساسه" (حسن البنا، ص. ٢٧). ومقابل هذا، من واجب المجتمع مساعدة المرأة التي اضطرت للعمل بأن يحميها «بمعنى الا يجعلها تخرج عن مهمتها الا للضرورة، والضرورة يعينها عليها "(الشعراوى، ص ٤٤). كذلك يبين البهى الخولي ان الانسان مؤهل بفطرته لكثير من الحقوق، ومن حقوق المرأة ان "تمارس ما ترشحها له خصائص الانوثة لانها خلقت انثى، ضمن حقها ان تكون زوجة واما ربة بيت" (في حيدر ابراهيم، ص ١٧٧). فالمرأة في رأى البهى الخولي واصحاب هذا الاتجاه مكلفة بأمر الهي بأن تكون زوجة وأما، فهو حق لها من وجه، وواجب عليها من وجه آخر، ولا يجوز اضافة حق ثالث، وهو حقها في الخروج للعمل المأجور.

اما عباس محمود العقاد فهو اشد تزمتا من رجال الدين المذكورين اعلاه اذ انه اشتهر بمواقفه المعادية للمرأة، ويبدأ بالقول ان القرآن الكريم كرّم المرأة برفع "لعنة الخطيئة الابدية" عنها، ويقف العقاد ضد أى مساواة بينها وبين الرجل لأنه يرفض المساواة المطلقة والمساواة النسبية ايضا، خاصة ان الفرصة لن تأتي لتسمح للمرأة بالمساواة فمبدأ المساواة مرفوض أصلا نتيجة للاختلاف الطبيعي بين الرجل والمرأة، فالرجل يختلف عن المرأة بقوة الجسد وبقوة الحكم. يقول العقاد كذلك ان "بعض هذه الفروق في استعداد الجنسين كاف لشرح معنى (الدرجة) التي تميز الرجل على المرأة في حكم القرآن الكريم. فهو معنى اقرب الى الوصف المشاهد منه الى الرأى الذى تتعدد فيه المذاهب، فلا يعدو تقرير الواقع من يرى ان الجنسين سواء فيما لهما وما عليهما، الا بدرجة يمتاز بها الجنس الذى يملك زمام الحياة الجنسية بحكم الطبيعة والتكوين، " (العقاد، ص ١٤). وكذلك يستمر ليؤكد انه « من الثابت ان المرأة لم تستقل في حياة النوع كله بالقوامه على الاخلاق الاجتماعية ولم يكن لها العمل الاول قط في انشاء قيم العرف والآداب العامة، ولم يكن خلقها مستمدا من الغريزة، فهو في الجانب الاجتماعي منه خاضع لقوامة الرجل واشرافه فيما هو اقرب الامور بها، والصق بتكوينها، وابرزها بالنسبة اليها خلق الحياء، وخلق الحنان، وخلق النظافة التي تشمل الزينة بأنواعها" (العقاد، ص. ٦٦). واخيرا يسمح للمرأة بالعمل اذا كانت محرومة من "قوامة البيت فلها نصيبها مما اكتسبت ولها مثل الذى عليها بالمعروف، وذلك حقها الذى تملكه كلما سبقت اليه او كلما اختارته لمصلحتها، وذلك حقها في القرآن الكريم "(العقاد، ٧١).

٢- <u>الاسلاميون المجددون</u>

يحتوى هذا الاتجاه على الاسلاميين الاصلاحيين الذين اعلنوا في العقود الاولى من القرن العشرين عن آراء متحررة حول الاسلام ودوره في المجتمع، مستمدة اساسا من استجابتهم للتيارات الليبرالية الغربية واقتناعهم الكامل بأن كل تغيير حقيقي في المجتمع مرهون بتغيير في وضعية المرأة. ويمثل هذا

الاتجاه رفاعه الطهطاوى، وقاسم أمين، ومحمد عبده، والطاهر الحداد. قام كل هؤلاء باتخاذ مواقف انتقائية بين القيم الغربية والعربية التقليدية. وتعتبر مواقف قاسم امين، المؤسس الحقيقي للكتابة عن المرأة، متقدمة على عصره حيث نادى بسفور المرأة وتعليمها وخروجها للعمل، كما عرض مشروعا كاملا حول الطلاق مقترحا على الحكومة حلولا تحفظ للمرأة حقوقا لم تنلها بعد. ولقد ربط قاسم أمين قضايا المرأة بابعادها الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتمثل مطالبه الحد الادنى لمطالب المرأة العربية في الفترة الراهنة. وشارك قاسم أمين هذا الربط في الابعاد المختلفة عن المرأة الطاهر الحداد الذى ربط بين النضالين السياسي والاجتماعي والنقابي ومنح الاولوية لمشاكل المرأة. حاول هذا الاتجاه تفسير الشريعة الاسلامية بطريقة تتفق مع احتياجات العصر. اذ أشار رفاعه الطهطاوى الى ان العمل ليس خدمة الله فحسب بل هو لخلق مدنية انسانية مزدهرة مظهرها الوحدة الاسلامية (سهير لطفي، ص ١٠٣). وأكد محمد عبده على امكانية التوفيق بين الاسلام والفكر الحديث مبينا الانحطاط الداخلي للأمة الاسلامية والحاجة الى البعث الذاتي، لانه ادرك الخطر الناجم عن انقسام المجتمع الى قسمين، الاول تسوده الشريعة الاسلامية والآخر يستمد شريعته من الغرب. وأدرك ان الخطر حقيقي يكمن في المجتمع الذى يتجاوز حدود شرائعه ويصبح عرضة للانهيار. وحاول تحديد ما هية الاسلام الحقيقي وربطه بمتطلبات المجتمع الحديث.

من هذا المنطلق نادى المفكرون الاسلاميون بتحرير المرأة. يقول رفاعه الطهطاوى في المرشد الامين لتعليم البنات والبنين «ان الله خلق المرأة للرجل ليبلغ كل منهما أمله وتقتسم معه عمله... هي مثله سواء بسواء، اعضاؤها كأعضائه وحاجتها كحاجته، وحواسها الظاهرية والباطنية كحواسه، وصفاتها كصفاته، حتى كادت ان تنتظم الانثى في سلك الرجال» (سهير لطفي، ص ١٠٤). أما محمد عبده فيقول ''ان النساء في كل بلد يقدرن بنصف سكانه على الاقل وبقاؤهن في الجهل حرمان الانتفاع بأعمال نصف الامة، وفيه من الضرر الجسيم مالا يخفى،...، ولو أخذ بيدها الى مجتمع الأحياء، ووجهت عزيمتها الى مجاراتهم في الاعمال الحيوية واستعملت مداركها وقواها العقلية والجسمية لصارت نفسا حية فعالة بقدر ما تستهلك، لا كم هي اليوم عالة لا تعيش الا بعمل غيرها، ولكان خيرا لوطنها، لما ينتج عنه ازدياد الثروة العامة والثمرات العقلية فيه '(سهير لطفي، ص ١٠٥). وجاءت هذه المطالبة بتحرير المرأة ضمن أصول فقهية محددة. اذ يقول قاسم أمين '' ان اختلاف الاحكام باختلاف العوائد والمصالح ليس في الحقيقة اختلافا في الشريعة، وانما هو رد لاحكام الجزئيات الى احوالها الكلية ورجوعها بها الى مقاصدها الشرعية '' (قاسم أمين، ص ١٨٦). ويرى قاسم أمين الخطورة في عدم مواكبه العصر، فيقول ''اما التزامنا بما وجدنا عليه اباءنا وعدم الخروج عن الدائرة التي رسموها لانفسهم فهو القضاء على الامة الاسلامية بجمود القرائح وتقييد الارجل وغل الايدى عن كل عمل تحفظ به كونها وتدافع به عن وجودها وتتقدم به في سبيل سعادتها، بل قد يكون قضاء عليها بالمحو والاضمحلال'' (قاسم أمين، ص. ١٨٦).

وفي المرحلة الراهنة، هناك مجموعة من الاسلاميين المجددين، فهم يعملون على التجديد في تفسير الدين وربطه بقضايا المجتمع الراهنة الذين يرون الاسلام كنهج للحياة يمكن ان يوجه الامة العربية الى الطريق الصواب لبناء مجتمع مستقل وعادل وذلك بسبب ما يحتويه الاسلام من مقومات متكاملة أحدثت تغيرات اساسية في المجتمع أهمها ما يلي:

١- تكريم الانسان على ما عداه من مخلوقات وجعله سيد الطبيعة وهي مسخرة له.

٢- ابراز ذاتية الانسان الفرد على حساب ذاتية القبيلة، بحيث اذاب ذاتية القبيلة في اطـــار الامة القومي ومحيط الدولة العام، وجعل التكاليف فردية، بحيث يكون الفرد مسؤول عنها ويحاسب عليهـا، اى حرر الفرد من سلطة القبيلة، وجعله ''اللبنة الاولى والمستقلة في التنظيم الاجتماعي الجديدة''.

٣- ''التحرير الكامل والحقيقي للانسان من استعباد القوى المادية''، فكشف الانسان قوانيـــن الكون وسنن الله فيه، واستطاع التحكم في الارض.

٤- التحرير للمرأة، فأعطاها ما اعطى الرجل كانسان، وارتقى بنوع العلاقة الانسانية والاجتماعيـة بين الرجل والمرأة، وساوى في الحقوق والواجبات. أما الدرجة فهي تكليف وليس تشريف، ليكون هنـــاك مصدرا للقيادة مسؤولا عن اتخاذ القرار بسبب خبرته الحياتية.

٥- تحرير الفرد من العصبية القبلية

٦- ثورة اجتماعية كبرى في قضايا الثروة والمال والاقتصاد.
(محمد عمارة، ''الاسلام الثورة الاجتماعية''، ص ٤٣-٤٨).

ويرى مفكرو هذا الاتجاه ان الاسلام بجوهره انصف المرأة، وان ما تعانيه من قهر - وهم يعترفـون بذلك - ناجم عن اختفاء جوهر الدين وراء التقاليد، وعن الهوة الكبيرة بين النظريات والتطبيق، حيـث يستضعف الرجل المرأة خاصة في الاسرة. ويقول الشيخ صبحي الصالح، عندما قرأ تأكيد سيمـون دى بوفوار على انسانية المرأة، ''ان هذه الكاتبة الوجودية في هذه النقطة بالذات تترجم هنا على غير شعور منها النصوص الاسلامية ترجة عملية ذكية. ولو انها كانت مطلعة على الفكر الاسلامي الأصيل قبل تشويه وجهه الجميل لظننتها تعرض على الناس بأمانة وموضوعية، ذلك أن المرأة في نظر الاسلام جسديا ونفسيـا كائن بشرى، انها انسان كامل قبل ان تكون انثى. وفي اعتقادى انه كان على المرأة ان تقتنع اقتناعا تامـا بالمساواة بين الرجل وبينها دون التغاضي عن بعض الفوارق الوظيفية التي احدثها تنوع الاعباء وتنـوع طبيعتها'' (صبحي الصالح، ص ١٢). ويؤكد انه لا يمكن ان يكون هناك تماثلا مطلقا بين المرأة والرجـل، حيث تتقابل النتوءات والمنحنيات الذى هو في الاساس التمازج والمخالطة والملابسة التي أدت الى تكافـوء الجنسين (ص ٢٣).

ويؤكد هذا الاتجاه انه لا يمكن ان تكون العلاقة بين الرجل والمرأة علاقة صراع وصدام '' ولـو افترضنا ان الصراع دائم حقا بين الجنسين فالاسلحة فيه متكافئة، وان لم تكن متماثلة، ولكنها في النهايـة تقود الى غاية واحدة: تطوير الحياة وتجميلها وتنميتها. وهكذا نفهم التعبير القرآني بتفضيل بعضنا علـى بعض ... انه تعبير اجتماعي بقدر ما هو ديني'' (صبحي الصالح، ص ١٤-١٥). ويرفض مفكرو هذا الاتجـاه الاوضاع التي تعاني منها المرأة المسلمة ويطالبون معالجة قضية المرأة بتحكيمها للعقل والدين ضمن سياق واقع المجتمع العربي الذى تعيش فيه (الشيخ محمد الغزالي، ص ٣٧).

وفي الحديث عن الحجاب، يقول القاضي محمد سعيد العشماوى ان (تحجيب) المرأة يمنعها مـن الاسهام في الحياة العقلية والعملية طالما انه يقيدها في معنى جنسي محدد سواء صراحة او ضمنـا.

(العشماوى، ص ٣٨١)٠ ويقول كذلك ان المطلق في الاسلام هو احكام العبادات فقط، بينما احكام المعاملات، ومنها (الزى) فهي احكام وقتية تقتصر على وقت او على مكان محدد، ويجوز للمجتمع ان يتجاوزها اذا ما تغيرت الظروف والاحوال، مما يفرض تغيرها التحول الى احكام جديدة، وذلك لان الاحكام تبنى على (العلل) وترتبط (بالمقاصد)، فاذا انتفت العلة او تغير القصد تعين ان يتغير الحكم (العشماوى، ص ٣٨١-٣٨٢)٠

اما بالنسبة لخروج المرأة للعمل، فيستشهد العشماوى بقيام المرأة في العصر الجاهلي وصدر الاسلام بالاعمال التي كانت تسمح بها ظروف ذلك العصر، وهي التجارة والزراعة والتي كانت تكلف المرأة الرجال بالقيام بها، أما في الحرب فكانت تشارك مباشرة_٠ اما بالنسبة الى هذه المرحلة الراهنة، فيقول العشماوى'' في الوقت الحالي تفتحت مجالات كثيرة لعمل المرأة، وفي تقديرى ان الاسلام يمثل تقدما الى الامام وحركة الى المستقبل ومن وجهة نظرى اقول انه لا يوجد مانع شرعي يحول دون المرأة ودون ممارسة اى عمل شريف تصلح له وتتأهل علميا او مهنيا او حرفيا لتأديته'' (ص ٣٨٥)٠

وينتقد مفكرو هذا الاتجاه اولئك الذين يأخذون الفاظا خارج سياقها الديني ويحملونها معانا واحكاما قيميه لا يمكن استخلاصها من النص استخلاصا صحيحا، وبالتحديد الألفاظ المعنية بالموقف من المرأة والاصرار على ان المرأة لا دور لها خارج البيت، و بحكم تكوينها العقلي والعاطفي أدنى مرتبة من الرجل٠ ولقد اشار هذا الاتجاه الى ان الشباب في هذه المرحلة الذين توجهوا فكريا وسلوكيا توجها دينيا اسلاميا، والذين يملكون قدرة على التحليل الموضوعي، يجدون انفسهم محاصرين عند طرح قضية المرأة وكأن واجبهم الالتزام بالتصور المحافظ التقليدى، اعتقادا منهم ان هذا جزء من الالتزام العام بالاسلام٠ ويقول كمال ابو المجد'' ونحن هنا لا نتحدث عن التوجه الاسلامي في عمومه ولكننا نصف ظاهرة محددة هي التصور السائد بين غفير من اصحاب التوجه الاسلامي حول قضية المرأة ونظرة الاسلام اليها، وهو تصور يحتاج الى مراجعة وتصويب واستدراك نراها جميعا امورا ضرورية لحماية المرأة والرجل معا من الآثار السلبية لهذا التصور، كما نراها عنصرا من العناصر الهامة في ترشيد التوجه الاسلامي الذى يزداد انتشارا خصوصا بين الشبان والفتيات'' (كمال ابو المجد، ص ٥٥)٠ ويؤكد ابو المجد بعد ذلك انه لا يمكن «علميا وواقعيا فصل قضية المرأة عن قضية الانسان ومعالجتها بمعزل عن التصور العام للانسان ووظيفته كما يتصورها الاسلام ''(ص ٥٥). ويؤكد هذا الاتجاه على ضرورة التركيز على اصل المساواة، وهي مستمدة من التكريم الانساني، وبالتالي اى انتقاص من حق المرأة او الرجل مرفوض، وانه يوجد فرق بين التصنيف والتمييز٠ يشير هذا الاتجاه الى ان هناك تمايزا بين الرجل والمرأة، وان للمرأة انسانيتها الكاملة في اطار هذا التمايز٠ وركز هذا الاتجاه على ان نظرة الاسلام للقرار في المنزل مرتبطة بمهمة اخرى عظيمة وهي التنشئة، وفي الوقت نفسه لا مانع من خروج المرأة للعمل٠

ونجد ضمن هذا الاتجاه بعض المحاولات للربط بين الاسلام والتنمية المستقلة، وهو اتجاه يعارض التبسيط والتسطيح عند معالجة امور الحياة، خاصة قضية المرأة، لكونها قضية مركبة٠ يطالب هذا الاتجاه بالتعامل ''الوسط'' مع الامور في المجتمع، ففي مجال المرأة، يقول هذا الاتجاه ان الاسلام لا ينادى بالمساواة الكاملة او الاختلاف الكلي بين الرجل والمرأة، فرؤية الاسلام هنا ''وسط او مركبة فيها اعتراف بجوانب للتطابق او التماثل وجوانب للاختلاف٠ والاسلام لا يقول باطلاق ان تؤدى المرأة دورها الاجتماعي داخل بيتها ولا تغادره او لا تتعداه، ولا يقول العكس ايضا باطلاق، فهنا ايضا نظرته وسط، بمعنى أنها مركبة وتجمع الحالتين وتعترف بجدوى وأهمية كل منهما وفق شروط معينة'' (عادل حسين، الاعلام وتطوير ادوار المرأة ص ٢٣٨)٠

وعند مناقشة خروج المرأة للعمل، يفسر هذا الاتجاه قدرة الدولة المركزية على التحكم في توزيع الدخول وتحديد الاجور والذى دفع الشابات للعمل ودفع الشباب لقبول ذلك للتمكن من مواجهة متطلبات الحياة. الا ان هناك حاجة لتقييم مثل،'' هذا الانفتاح الاجتماعي العجيب''.ويعلل خروج المرأة للعمل للحاجة القائمة لأيادى عاملة، فتخرج المرأة الحضرية من الطبقة الوسطى خاصة للعمل وكأنها كانت في اوضاعها التقليدية في بطالة سافرة او مقنعة. الا ان خروجها للعمل في ظروف نقص في فرص العمل المنتج يعنى ''مجرد تكديس للنساء في قطاعات الادارة والخدمات دون حاجة حقيقية لجهدهن، وبالتالي تكون البطالة المقنعة في البيت (بافتراض انها كذلك) قد تحولت الى بطالة مقنعة خارج المنزل.'' (عادل حسين، ص ٢٣٩). ان المطلوب حسب هذا التيار ان يحدث تجديد في المجتمع من خلال التنمية المركبة والتي تعنى حراكا اجتماعيا أفقيا ورأسيا ، تشارك فيه المرأة كما يشارك فيه الرجل، ويشمل اعادة صياغة الشكيلات الاجتماعية، وتوظيف قوة العمل المتاحة وفق ترتيبات جديدة تزيد من كفاءة الاستخدام وتنسق مع التطورات التكنولوجيا المتسارعة، ولكن كل هذا «لا يتطلب قلب الاوضاع كلها رأسا على عقب، ولا يتطلب تحديدا ان تخرج المرأة من المنزل بلا أى ضابط او منطق باسم تسريع التنمية. اذ ان الصحيح ان هذا الخروج الجماعي المرسل بلا هدف واضح وجاد يضر التنمية ضررا بالغا». (عادل حسين، الاعلام وتطوير أدوار المرأة ص ٢٤٥).

لقد دفعت المرأة ثمنا باهظا من وقتها واعصابها للحصول على الاستقلال الاقتصادى الذى اعطاها احساسا بالثقة في النفس. وما يطلبه هذا التيار هو ''ان تحتفظ المرأة بمزايا الثقة بالنفس التي حصلت عليها، ومزايا المشاركة المتزايدة في الانشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية، دون ان تكون مضطرة الى الانخراط في عمل خارج المنزل للحصول على هذه المزايا. فما تؤديه المرأة في المنزل يساوى تماما ان لم يفق قيمة ما يؤديه العامل العادى او العاملة العادية خارج المنزل من حيث القيمة الاقتصادية». (عادل حسين، الاعلام وتطوير ادوار المرأة ص ٢٤٦). و لا مانع بعد ذلك من ان تقوم المجتمعات المحلية او الدولة بتأمين مقابل نقدى منتظم للمرأة لواء العمل الذى تقوم به داخل منزلها، شأنها شأن اى عامل، وذلك للحفاظ على استقلاليتها الاقتصادية وقيامها بدورة عمل واحدة بدلا من دورتين حتى يتسنى لها القيام بمسؤولية الانجاب لزيادة السكان اذ يرى هذا الاتجاه ان الانجاب مهمة قومية وان تنشئته الاطفال الصحيحة تتماشى مع متطلبات التحديات القومية السياسة والاقتصادية لا تقل أهمية عن الانتاج الاقتصادى، بل تفوقه بكثير (عادل حسين ص ٢٤٦).

ويمكن اخيرا تلخيص هذا الاتجاه على انه يرى ان مشكلة تخلف المرأة جزء من تخلف المجتمع، وانه لا توجد مشكلة اجتماعية منفصلة و لا حل منفرد لها. بل ان مشكلات المجتمع يمكن ان تحل في ''اطار عربي اسلامي يرتكز على ما في الحضارة العربية الاسلامية من قيم ومنطلقات فكرية اشعت الثقافة والمعرفة والحضارة في بداية هذا العالم الثقافي، ولا بد لها من ان تشع من جديد في مرحلة شباب العالم الثقافي» (حبيبة البورقادى، ص ٥١٥).

٣- الاتجاه السنووى

نجد في هذا الاتجاه كثيرا من النساء المثقفات اللواتي يطرحن قضية (تحرير المرأة) كقضية اجتماعية. وقد تأثر هذا الاتجاه بالادبيات النسووية الغربية في هذا المجال لدرجة كبيرة، غير انه بدأ يعى في السنوات الاخيرة'' ان هموم المرأة غير قابلة للتعميم وغير قابلة للتصدير الى مجتمعات لم تتوافر لها

الظروف الموضوعية لهضمها. وقد يقال ان (للثورة الجنسية) مبرراتها الموضوعية والعامة، التي لا تقتصر على المجتمعات المتقدمة وحدها، الا ان ما يطرح كاشكالية تختلف من مجتمع الى آخر، فاشكالية المرأة في الغرب ليست اشكالية المرأة في المنطقة العربية لكونها جزءا من المجتمعات النامية التي تترابط فيها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فلا يمكن فصل مشكلة منفردة وايجاد حل لها منفردا. ومما يلفت النظر ان كثيرا مما تطرحه الاتجاهات النسوية هي هموم مثقفات قبل ان تكون هموم نساء كادحات، هموم من يعانين من الاغتراب والاحباط اكثر مما هي هموم من يعانين من الاستغلال'' (محمد سيد أحمد ص ٢٣). وقد يكون هذا التعبير عن الهموم صادر عن الفئة القادرة على الكتابة والتعبير، وليس بالضرورة ان ما يكتب عنه غير وارد في حياة المرأة الكادحة، وان كان ليس من اولوياتها المباشرة.

قادت هذا الاتجاه لفترة من الزمن الدكتورة نوال السعداوى، التي كان لها الدور الريادى في طرح القضايا المحرمة الخاصة بالمرأة في كتابيها الانثى هي الأصل و المرأة والجنس. ولقد أثارت الوعى حول الممارسات الخاطئة التي تحدث ضد المرأة والتي يرفض المجتمع الاعتراف بها، ولقد جذبت انتباه الغرب خاصة ان طروحاتها النظرية الاولى كانت عامة لا ترتبط بخصوصية الواقع العربي، الا ان طروحاتها اللاحقة اتسمت بمحاولات جدية لربط الرؤية النسووية بالتحديات القومية والاجتماعية .

أهم ما تطرحه السعداوى هو تحديدها ''للعدو الحقيقي'' للمرأة - كما تراه - الا وهو النظام الطبقي الابوى، الذى يمكن القضاء عليه عن طريق تحقيق الاشتراكية. فعندما كشفت عن بعض حوادث ''الشرف'' التي تحدث في مصر، تحدثت عن مظاهر الازدواجية الاخلاقية والاجتماعية والقانونية السائدة في البلاد العربية. ولقد حاولت تفسير هذه الازدواجية بقولها انها نشأت ''بسبب ذلك الانفصال بين (الملكية) وبين (المسؤولية)، أو الانفصال بين (القوة) و (المسؤولية). فالرجل له القوة النابعة من الامتلاك (امتلاك الشرف او المال او الحكم او الدين او العلم) لكنه (غير مسؤول)، لأن المسؤولية تقع على كاهل (غيره) (المرأة او الاجراء او الشعب)، ونتج عن ذلك ان الحاكم عندنا لا يحاسب على اخطائه وينتج ايضا ان الرجل قد يعاشر في السر او العلن عددا من النساء ومع ذلك يظل شريفا. اما المرأة فهي وحدها (المسؤولة) وعليها وحدها يقع العقاب. ان (الفاعل) لا يعاقب، لكن (المفعول به) هو الذى يعاقب. هذا هو جوهر (الظلم) و (القهر) الذى نشأ في الحياة الانسانية منذ نشوء النظام الطبقي الابوى. انفصال (القوة) عن (المسؤولية)، وتحويل المرأة الى (شئ) أو (اداة) تتحمل عن الفاعل الاثم والعقاب '' (نوال السعداوى'' نحو استراتيجية'' ص . ٤٨٦). وتقول السعداوى ان رفع شعار عمل المرأة في ظل نظام يقمع المرأة سوف يقود بالضرورة الى مضاعفة الاستغلال الواقع عليها، «وبدلا ان تكون اداة للعمل داخل البيت فحسب، تصبح بالاضافة الى ذلك اداة للعمل خارج البيت ولحساب زوجها او رجال الاسرة... ان قلة من هؤلاء النساء (اللواتي خرجن للعمل) قد استطعن عن طريق العمل بأجر ان يتحررن (اقتصاديا) من سيطرة الرجل، الا ان هذا ظل (جزئيا)، ولم يشمل جوانب الحياة الاخرى الاجتماعية والسياسية والفكرية والنفسية والاخلاقية» (نوال السعداوى،'' نحو استراتيجية''، ص ٤٨٧). وتطالب اخيرا بالحرية الكاملة للمرأة في العمل والتعليم دون قيود، على ان تصبح كل الاعمال التي تقوم بها - بما فيها العمل المنزلي - بأجر عادل. وبهذا يمكن القضاء على ظاهرة تقسيم العمل على اساس الجنس (ص ٤٨٧).

وتحدد السعداوى العقبات العامة التي تعرقل حركة المرأة، كما يلي:

١) الاقتصاد المتخلف
٢) غياب النظرية العلمية والحرية والديمقراطية وعدم الفصل بين الدين والدولة٠
٣) الخضوع لسيادة الرجل قانونا وعرفا

وتحدد العقبات الخاصة يلي:

١) ضعف النساء السياسي
٢) القهر الاقتصادى الواقع على النساء
٣) عقبات خاصة بتعليم المرأة وتدريبها
٤) عقبات قانونية
٥) عقبات مرتبطة بالتقاليد والاعراف ونظام القيم
(السعداوى، ''العقبات أمام المرأة العربية''، ص ص ١٣٣ ـ ١٤٤)٠

ويشارك السعداوى موقفها من النظام الابوى كثير من النساء٠ فهناك لطيفة الزيات التي ترى القهر الممتد من ''نظام الدولة الى نظام الاسرة، من طبقة الى طبقة ومن رجل الى رجل ومن امرأة الى امرأة، تتعدد ادوات القهر٠ فالاب قاهر، والأم التي قهرت تتحول الى اداة قهر، ومن الطبيعي ان ينتهي هرم القهر بقهر المرأة ذاتها لنفسها، وبارادتها الحرة، او بما تتوهم انه ارادتها الحرة'' (لطيفة الزيات، ص ٤)٠

وتشير هيام حاتم الى ان قضية تحرير المرأة هي ايضا قضية تحرير الرجل، وتتطلب تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية في ''مجتمعات متخلفة تقوم على علاقة السيادة والعبودية'' لذلك تعاني المرأة من اغتراب اقتصادى» عندما تعمل ولا تتقاضى اجراء، ''واغتراب جنسي'' حين تعتبر اداة للمتعة واغتراب عقائدى'' حين تعى نظرة الرجل لها وتشعر بالدونية٠ وتشير كذلك الى ان المرأة العاملة تعانى من عدد من المشاكل النفسية الناجمة عن بنية المجتمع والضغوط الاجتماعية التي تواجهها، فهي ممزقة بين الايفاء بالتزاماتها الاسرية ومتطلبات عملها، في غياب الخدمات الاجتماعية المساندة لها (هيام حاتم، في رضوى عاشور، «ندوة هموم المرأة العربية' ص٠ ١٦٠)٠ كذلك تشير باحثة أخرى الى ان قضية تحرر المرأة هي قضية التغيير الاجتماعي بمعناة الكامل وتتطلب اساسا تغيير علاقات الانتاج السائدة (سهير التل ، ص ١٢)٠ الا ان هناك اعتراف بين الكتاب النسووين ان العامل الاقتصادى له دور اساسي وحتمي في تحرير المرأة الا ان المعطيات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تقف ضد عمل المرأة تحد من تأثير هذا العامل الاقتصادى (دره محفوظ، ص ٣٢)٠(*) ويتفق الملتزمون بهذا الاتجاه ان الموقف من عمل المرأة لا يعود بالدرجة الاولى الى الزيادة في عدد النساء العاملات بل الى التغيير الذى طرأ في طبيعة عمل المرأة أى دخولها سوق العمل المأجور٠

(*) هناك مناقشة مستفيضة لهذا الاتجاه في رضوى عاشور«ندوة هموم المرأة العربية»، المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٥١ (أيار/مايو ١٩٧٨)، ص ص ١٥٥ـ١٦٦٠

وترى كاتبة أخرى أنه حين تعمل المرأة في الخارج، حتى ولو كان عملها استلابا فهي تخرج من الوحدة والعزلة، وترى العالم الواقعي الذى به الفعل والتقرير، والذى من خلاله تستطيع ان ترفض السيطرة عليها، وذلك لان العزلة هي ''أمتن اداة للسيطرة على النساء'' (جيزيل حليمي، في قضية النساء، ص ١٧)٠

ان الكاتبة الثانية التي تحتل موقعا متميزا في هذا الاتجاه هي فاطمة المرنيسي، ولقد حاولت الانطلاق من الواقع وتراثه الاسلامي لتفهم وضع المرأة ضمن اطار أساسا نظرى نسووى يتلون بمفاهيم تنموية عامة٠ ويتبلور موقف الكاتبة من خلال كتابيها الجنس كهندسة اجتماعية والجنس في مجتمع اسلامي رأسمالي تبعي: مثال المغرب. ففي مقدمة كتابها، الجنس كهندسة اجتماعية، تقول انها تهدف لتقديم قراءة سوسيولوجية للتغيرات التي حلت بالاسرة في المغرب، فهي تعتمد التراث التاريخي والفكر الاسلامي ليس للدعوة للماضي بل من رغبة من فهم الحاضر، وذلك لان قراءة الماضي تكتسب أهميتها ''من كونها اداة لفرز اشكال التصورات عن العائلة والعلاقة بين الجنسين» (ص ٨)٠ وتشير الكاتبة الى ان الاسلام لا يجد الغرائز بحد ذاتها مضرة، ولكن طريقة استعمالها هي التي تفيد النظام الاجتماعي اذ تضر به، والمطلوب ممارسة الغرائز طبقا لما تفرضه الشريعة (ص ١١)٠ لذلك تقول الكاتبة انه يمكن 'اعتبار الهندسة الاجتماعية في البلدان الاسلامية من خلال الاسرة وقوانينها، محاولة لضبط هذه القدرة الهدامة لحياة المرأة الجنسية ووصاية عليها في نفس الوقت'' (ص ٣١)٠ لذلك، مثلا، ترى السبب وراء التعدد الذى شرع بعد هزيمة أحد التي استشهد بها الكثير من المسلمين٠ فلقد حاول الرسول (صلعم) ان يعيد دمج النساء في وحدات تضامن جديدة بعد ان جردن من حماية القبيلة ليحميهن من البحث عن علاقات جنسية مؤقتة يعتبرها الاسلام زنا٠ وتقول '' هنا تكمن عبقرية الاسلام٠ ان فعالية هذه المؤسسات تبرزها الطريقة التي نجح بها هذا الدين في توحيد الميولات الجماعية والفردية المتناقضة، وتوجيهها لبناء نظام اجتماعي يعد من اكثر الانظمة استقرارا وانسجاما في الجزيرة العربية والعالم بأسره٠ لقد وجهت الميولات الجماعية نحو الجهاد الاسلامي، اما الميولات الفردية فقد عبرت عن نفسها اساسا في مؤسسة الاسرة التي مكنت من خلق روابط جديدة، وطرق جديدة لتمرير الممتلكات معززة بضبط صارم لحرية المرأة الجنسية ''(المرنيسي٠ الجنس كهندسة اجتماعية، ص ٥٩-٦٠) وتبين الكاتبة ان البنية الاسروية الاسلامية تميزت عن البنية القديمة التي سادت الجزيرة العربية ما قبل الاسلام في كونها بنية ترتكز على سيادة الرجل وانفراده بالمبادرة فيما يخص الزواج والطلاق٠ فلقد تم الانتقال من البنية القديمة التي ترتكز على نظام امومي الى البنية الجديدة الابوية من خلال مؤسسات ساهمت في سهولة هذا الانتقال، مثل التعدد، والطلاق، وتحريم ارتكاب الزنا وضمانات الابوه (ص ٤٦)٠

ان هذه الخلفية تشرح الصراع القائم حول خروج المرأة للعمل، وذلك بسبب التناقض بين الصورة التقليدية وهي الرجولة كقوة اقتصادية والانوثة كمستهلكة لثروات الزوج من جهة والظروف القائمة التي جعلت من الرجل غير قادر على اعالة الاسرة وجعلت من المرأة عاملة بأجر من جهة اخرى٠ ان الرجل - تقليدا - مسؤول عن شرف المرأة، ويقوم بعزلها اجتماعيا٠ الا ان الظروف الاقتصادية الملحة جعلت مثل هذا العزل غير واقعي مما يتطلب اعادة النظر بشكل مباشر في ''مسألة الحواجز التي وضعتها الهندسة الاجتماعية لتقسيم المكان بين النساء والرجال٠ الا ان هذا التقسيم كما تعرفه هذه الهندسة ليس ظاهرة معزولة٠ انه على العكس من ذلك انعكاس وتجسيد لتوزيع نوعي للسلطة والنفوذ ولتوزيع نوعى للعمل٠ وذلك كله يشكل نظاما اجتماعيا منسجما٠ ان المجتمع المغربي لم يعرف تطورا في التوزيع التقليدى للنفوذ والسلطة مما أدى الى الفوضى في هذه العلاقة'' (ص ١٣٦).

وتؤكد المرنيسي ان ظهور ''البروليتاريا'' النسوية في المغرب يعد تحديا على المستوى الايديولوجي للافكار والتصورات السائدة حول دور الجنسين، اذ تفرض هذه الفئة نفسها على المجتمع ليعترف بقيمتها الاقتصادية. وترى ان قانون الاحوال الشخصية ما هو الا اداة للحفاظ على الاسرة التقليدية لما تفرضه من تفريق للادوار بين الجنسين حتى لا يظهر اخفاق البرجوازية الوطنية في ايجاد عمل منتج للجميع (ص ٥٢).

ولحل قضية المرأة لصالحها ولصالح المجتمع، تنادى بعض النساء في هذا الاتجاه، خاصة نوال السعداوى بتكوين ''حركة نسائية سياسية عربية لها استقلالها ولها قوتها الذاتية النابعة من النساء العربيات انفسهن ''وذلك بسبب اخفاق الحركة السياسية في التعبير عن مشاكل المرأة. تشير السعداوى كذلك الى ان حججا كثيرة تقال ضد انشاء مثل هذه الحركة على سبيل المثال القول بأن ليس هناك صراع جنسي، الا ان تجاهل او انكار الصراع بين الرجل والمرأة نتيجة طبيعية لغياب النساء كقوة سياسية من ساحة الصراعات « (ندوة المرأة وحركة الوحدة العربية، ص ٤٧٤). والهدف من انشاء هذه الحركة هو ''تحرر المرأة نفسها من نفسها المزيفة التي فرضت عليها» (ص ٤٨٢). فالحركة هذه تنشد الثورة السياسية للقضاء على الاستغلال والثورة الاقتصادية والاجتماعية لتغيير اسس العلاقات الاجتماعية والثورة النفسية والعقلية لتحرير عقل المرأة ونفسها مما سمى بالطبيعة الانثوية (ص ٤٨٢).

تشكل هذه المطالبة التي تنادى بها السعداوى اتجاها قويا اعلاميا*، وينتقد مؤيدو هذا الاتجاه، والكثير منهم ملتزمون سياسيا، الاحزاب السياسية العربية لعدم اعطاء قضية المرأة حيزا كبيرا في برامجها، خاصة وان هولاء يرون ان التحرر الشامل سيؤدى الى تحرر المرأة. كذلك لم تجعل هذه الاحزاب العمل السياسي جزءا من الحياة اليومية، ولذلك بقيت المرأة خارج عالم السياسة. وترى هذه النخبة من النساء ان الاضطهاد المزدوج (السياسي والجنسي) يتطلب من المرأة دورا مزدوجا في العمل العام من خلال الاحزاب والنقابات وكذلك ضمن حركة نسوية منظمة (فريدة النقاش ص ١٤٣). الا ان هذا الاتجاه، مع قوته الاعلامية، يبقى محصورا ضمن نخبة من النساء اللواتي لم يستطعن الوصول الى قاعدة عريضة من الفئات النسائية المقهورة والمضطهدة حقيقة مع العلم ان مؤيدات هذا الاتجاه يتمتعن بحرية واسعة نتيجة مواقعهن الطبقية وتحصيلهن العلمي وقدرتهن على الحركة (حيدر ابراهيم، ص٢٠١ -٢٠٣).

٤- الاتجاه التنموي

يثير هذا الاتجاه قضية المرأة كجزء من قضية المجتمع ويبرز أن تنمية الانسان العربي تتضمن تنمية المرأة العربية لتقوم بأدوارها بفاعلية داخل الأسرة وخارجها. ويمكن اعتبار ما طرحته وثائق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في هذا المجال ممثلا لمضمون هذا الاتجاه. ويمكن تلخيص المنطلق التنموي لقضية المجتمع والمرأة فيه على النحو التالي:

---

*تتفق مع هذا الاتجاه كل من الكاتبة فتحية العسال، والدكتورة لطيفة الزيات في'' ندوة هموم المرأة العربية''.

«ان قضايا التنمية في دول غربي آسيا ترتبط بعملية بناء حضاري متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وخصائصه، كما يسعى الى تطوير في نوعية الحياة بكل مقوماتها. ومحور هذا البناء الحضاري هو الاشباع المطرد لاحتياجات الانسان (رجلا وامرأة) الجسمانية والعقلية والروحية والاجتماعية، وأن يتحقق عن طريق جهود التنمية تكافؤ للفرص، وتعويض للفئات الاجتماعية الأقل حظا حتى تستطيع المشاركة الفعّالة في تطوير مجتمعها وفي الاستمتاع بثمرات جهودها وعملها. تسعى الدول النامية لايجاد أنماط بديلة للتنمية تتفق مع واقعها وتطلعاتها دون تقليد لأنماط التنمية في العالم الصناعي. ان تخطيط التنمية وتنفيذ مشروعاتها على أساس من التركيز على تطوير نوعية الحياة الانسانية - لا على مجرد النمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي - يقتضي وضع سياسات وبرامج متكاملة، واتخاذ أساليب متجددة في العمل الانمائي، بحيث تتيح في سياقها العام توسيعاً وتعميقاً لامكانات المرأة والرجل معاً. كذلك يعني هذا النمط من التنمية في نفس الوقت وضع برامج وأولويات خاصة بالمرأة توفيرا لما فاتها من فرص التنمية - أخذا وعطاء - وأولويات خاصة بمختلف الجيوب البشرية المحرومة في الريف والبادية والحضر ضماناً للتوازن والتماسك الاجتماعي في جسم المجتمع الواحد» (خطة العمل الاقليمية، ص. ٨-٩).

كذلك يمكن اعتماد المبادىء والأسس التالية كتعبير عن مضمون هذا الاتجاه:

«(أ) التراث العربي الاسلامي وما تضمنه من القيم الدينية والروحية في هذه المنطقة التي كانت مهدا للرسالات السماوية. وتؤكد قيم هذا التراث كرامة الانسان وحريته في هذا الكون. كما تفرض السعي الى توفير مقومات هذه الكرامة بوصفها واجبا مقدساً ومن الضروري استلهام هذا التراث وايجابياته في مواجهة مشاكل الحاضر والمستقبل.

(ب) التأكيد على أن المرأة والرجل شريكا حياة ومصير، ومن خلال تحرير طاقات كل منهما وتنميتها وتوظيفها الأمثل تسري الحياة في مجراها بكل ما تفرضه الارادة الانسانية من تجديد وخصب ونماء.

(ج) الايمان بأن الانسان العربي قادر على العطاء وبذل الجهد والتطور من أجل صياغة أصيلة ومتجددة تنهض بواقعه، وتفتح آفاق التقدم والرخاء للأجيال القادمة.

(د) توفر الارادة السياسية من أجل تحقيق الأمن القومي والتطور الاجتماعي ومواجهة التحديات الداخلية والمخاطر الخارجية التي تعترض تحقيق تنمية مطردة تعتمد أساسا على الموارد الذاتية المتاحة، ومن أهمها المورد البشري برجاله ونسائه، وما يتطلبه ذلك من المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في مجالات تنمية الموارد البشرية.

(هـ) الارتباط العضوي بين قضايا المرأة وتطور أوضاعها ومسيرة التنمية في المجتمع بالنسبة لكل من المرأة والرجل، ومن ثم فإن السعي لتقدم المرأة إنما يعتبر محركا للنهضة الاجتماعية الحضارية في المنطقة، كما أن حيوية النهضة العامة بدورها مؤثرة في النهوض بالمرأة وتطوير أوضاعها.

(و) خصوصية الأوضاع المجتمعية للمرأة في السياق الوطني والعربي، ناجمة عن ظروف تاريخية وتقاليد اجتماعية تحتم الالتفات الى هذه الخصوصية وما تستوجبه من جهود نوعية لتتكافأ فرصها مع الرجل، ولتشارك، مسهمة ومنتفعة، مشاركة ايجابية في صناعة الحاضر وتوجيه المستقبل. وهناك فئة كبيرة من النساء لا تزال تفتقر الى الخدمات والبرامج التي ترفع من مستواها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولن يتغير هذا الوضع إلا إذا اعتمدت هذه الفئة كأساس للتنمية القومية. وثمة خصوصية حضارية للمرأة العربية تتسم بها وتشكل أنماط تطورها دون تقليد أو انبهار من أجل محاكاة أنماط الحياة للمرأة في الثقافات الأجنبية.

(ز) الاستفادة الواعية والناقدة من الخبرات الوطنية السابقة، ومن التجارب العربية عامة، ومن جهود الشعوب الأخرى بما يعين على تصحيح مسارات التنمية، وتكوين الموارد البشرية وتعبئة طاقاتها.

(ح) إفساح المجال للاجتهاد والابداع والتجارب الرائدة في ايجاد الحلول البديلة للاسراع بعمليات التنمية وتمكين المرأة من المشاركة الكاملة في حركتها في اتجاه متصاعد لا تعترضه العقبات والحواجز.

(ط) التمسك بما قررته المواثيق والاستراتيجيات العربية من مبادىء وسياسات من أجل تحرير الانسان العربي وتنمية طاقاته وقدراته، وما أرسته المواثيق والاستراتيجيات الدولية من مبادىء وأسس مرتبطة بحقوق الانسان وتوجهات التنمية، وركائز السلام العالمي".

ولصياغة أهداف التنمية في نموذج محدد، يطالب هذا الاتجاه التنموي بتفهم أعمق للمجتمع العربي حتى تكون صياغة النموذج التنموي معبرة عن خصوصية المنطقة. ويرفض هذا الاتجاه النموذج الغربي لأنه يعطي تصورا مظهريا لتحرر المجتمع عامة والمرأة على وجه الخصوص، ويؤكد أن الخيارلن يكون مستوردا بل سيكون من خلق الانسان العربي (محمد الرميحي، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية، ص. ٢٣٧، أزوريل فاطمة الزهراء ، المرنيسي، السلوك الجنسي، ص ٢٦)، هدى بدران، ندوة الخبراء حول المرأة العربية، ص ٣٨).

ويركز هذا الاتجاه على ضرورة الربط بين قضية المرأة والقضية السياسية في المجتمع، خاصة وان قضية المرأة سياسية في أصولها، واجتماعية واقتصادية في أبعادها. لذلك نشأت علاقة جدلية بين القضية السياسية وقضية المرأة لأن تحرير الوطن يفقد الكثير لغياب المرأة عن ساحة نضاله وتحرير المرأة يفقد مقومات النضج بتخلف النساء عن المشاركة السياسية، ففي كلتا الحالتين يكون جوهر القضية هو تغيير الواقع المتخلف والانتقال الى شكل أرقى (منال الآلوسي، ص ١٢، حكمت أبو زيد، ص ١٢).

انطلاقا من هذه الأسس، كتب العديد حول التنمية ودور المرأة العربية فيها. وجاءت بلورة مفهوم تنمية الموارد البشرية كخطوة نحو إضفاء الطابع الانساني على التنمية وكمفهوم أبعد من المفهوم الاقتصادي التقليدي. فتنمية الموارد البشرية تعني أساسا تخصيص الموارد الاستثمارية بهدف تحسين القدرات البشرية. وهنا تأتي ضرورة توسيع «نطاق مفهوم تنمية الموارد البشرية، ليتعدى حدوده

الاقتصادية الضيقة، فيشمل الاستثمارات البشرية والاجتماعية التي لن تتحقق بالضرورة اذا ما طبقت المعايير الاقتصادية الصارمة، وكذلك الاستثمارات الاجتماعية التي ليس لها بالضرورة فوائد اقتصادية محسوسة على المدى القريب» (رياض طبارة، ص ٨٣).

وتتطلب هذه التنمية تطوير دور المرأة للوصول بها الى مشاركة فعّالة، آخذة في الاعتبار نقاط عامة أربع وهي:

١- «ان النظم الاجتماعية السائدة في المجتمعات العربية، من نظام الاقتصاد المنزلي ونظام المعيل، إنما تشكل ظاهرة مرحلية تاريخية من الممكن تخطيها، وهي ليست أنظمة ثابتة أبديا ومفروضة علينا. كذلك الأمر بالنسبة للصفتين الرئيسيتين لهذين النظامين: سلطة الرجل على المرأة والأولاد، وتخصص المرأة بل تكريس نفسها للعمل المنزلي ولرعاية الأولاد.

٢- ان التطوير الواعي لمجتمعاتنا العربية حق وواجب علينا، على أن يستمد هذا التطوير جوهرة واتجاهاته من العوامل الايجابية في تراثنا العربي، وفي التجارب العالمية، وفي المضمون العصري.

٣- ان عمل المرأة المنزلي ذو قيمة اجتماعية رفيعة، ولقد أسهم بشكل أساسي في المحافظة على ترابط العائلة العربية وسعادتها، غير أنه ليس من المعقول في عصرنا وواقعنا الحالي أن يحصر خيار المرأة في الحياة في عملها المنزلي فقط.

٤- ان العمل الاقتصادى المربح والمثمر والمبدع، هو حق لكل انسان بالغ في المجتمع، ذكرا وانثى، وهو يرفع من شأنه ويؤمن استقلاليته ويشارك في تحقيقه للذات، كما وان العمل واجب على كل انسان، من أجل دفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع» (هدى زريق، ص ص ١١٢-١١٣).

بناءً على المنطلقات أعلاه، يرى هذا الاتجاه الحاجة الى ابداع حقيقي لتطوير نظام اجتماعي يسمح للمرأة بالقيام بأدوارها الأسرية والانتاجية بدرجة كبيرة من التوازن، بحيث يعتبر العمل المنزلي عملا منتجا لما يبذل فيه من جهد كبير وما يتضمنه من أعمال انتاجية وإدارية وخدمات ذات قيمة اقتصادية. أي بتواصل هذا الاتجاه مع طروحات الاسلاميين المجددين، اذ يرى ضرورة إعادة النظر في المقولات الخاصة بالعمل المنزلي ودور المرأة الأسري، بحيث يرى المجتمع ان قيام المرأة بالعمل الانتاجي داخل المنزل لا ينقص حقوقها واستقلاليتها وكرامتها بل يتطلب ابتداع كافة الآليات التي تضمن ذلك ويتطلب تعميق الوعي بالمفهوم التنموي الصحيح الذي تمثل فيه الأسرة موقعا هاما وتقوم فيها المرأة بمسؤوليات تنموية (عادل حسين، الاعلام وتطوير دور المرأة، ص. ١٢-١٣).

وتحتل الأسرة موقعا أساسيا في طروحات هذا الاتجاه خاصة في السنوات الأخيرة من هذا العقد نظرا لما شوهد من تغييرات في هيكل الأسرة العربية ووظائفها وما تعانيه المرأة العربية من ازدواجية في أدوارها داخل الأسرة وخارجها. فإن التغير الذي حدث للأسرة العربية جاء عفويا وبطريقة غير مخططة تبعاً للتغيرات الاقتصادية السريعة. وينعكس التغير في وظائف الأسرة في تغيير الخدمات التي تقدمها الأسرة الى أفرادها، خاصة تلك المتعلقة بتنشئة الأطفال، وايجاد فرص عمل، وتقاعد كبار السن.

وهذا يعني بالضرورة ايجاد الوسائل المختلفة للمحافظة على الخدمات الأسرية أو التعويض عنها بخدمات أخرى. كذلك ينعكس هذا التغير على دور المرأة التقليدي في الأسرة، إذ يتغير على نحو مطرد مع زيادة معدلات مشاركة المرأة الاقتصادية. ان هذا التغير وما ينتج عنه من صعوبات ناجمة عن بديلين أو خيارين أمام المرأة: أولهما، العمل الاقتصادي وما قد يتطلبه ذلك من تضحيات أسرية، ثانيهما، مكوثها في البيت في شبه عزلة متغاضية عن الدخل وعن الشعور بالرضى. والنموذج التنموي الحقيقي يبدع في صياغة بدائل مختلفة لمواجهة هذه الصعوبات الانسانية. لذلك يكمن الحل في مواجهة الصعوبات المرتبطة بعمل المرأة خارج منزلها باقتراح خيار ثالث، يتم بمقتضاه المواءمة بين العمل والمسؤوليات الأسرية ضمن أشكال متنوعة للعمل تبدأ بالعمل الجزئي وتنتهي بتعديل خط الانتاج مع الحفاظ على الجدوى الاقتصادية للانتاج (رياض طبارة، ص. ٨٦). وهذا ما تود أن تطرحه استراتيجية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية.

رابعا- الخيار الثالث(*)

كما بيّنا سابقا، الخيار الأول أمام المرأة هو بقاء المرأة في بيتها، والمحافظة على العائلة التقليدية ودور المرأة كأم وزوجة فيها. وهذا الخيار هو خيار الاتجاه الاسلامي. أما الخيار الثاني فهو خروج المرأة للعمل المأجور خارج المنزل وهو خيار الاتجاه النسووي. يتضارب الاتجاهان فكريا وعمليا على صعيد الحياة اليومية. ان الخيار الثاني يطرح العمل على أساس دوام كامل، تنمي فيه المرأة مسيرتها الوظيفية/المهنية كالطريق الوحيد أمامها، مما يحدث صراعا أسريا وتمزقا نفسيا في داخل المرأة العاملة وهي تحاول المواءمة بين عملها وبيتها. ونتيجة لذلك، تقوم الأسرة كلها بتغيير طبيعتها وأدوار افرادها للتواؤم مع متطلبات العمل. وهناك نساء اخترن الخيارالثاني برضى ونساء أخريات اخترن الخيارالأول بقناعة، إلا أن هناك فئة كبيرة من النساء غير مقتنعة بكلا الخيارين وتبحث عن خيار ثالث يسمح لها بممارسة حقها في أن تكون فردا عاملا في الأسرة وحقها في أن تكون عضوا عاملا في المجتمع. وضمن الظروف العربية القائمة ونمط العمل ونظمه السائده، لا توجد فرص عمل تسمح بخلق هذا التوازن المطلوب بين الأدوار المزدوجة.

لذلك تنبع خصوصية «الخيار الثالث» من خصوصية المنطقة العربية عامة وخصوصية المرأة العربية على وجه خاص ولكنه يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم تنمية الموارد البشرية. أي ان هذا الخيار يقرب المسافة بين الاتجاهين المضادين: الاتجاه الاسلامي والنسووي ويمكن ان يعتبر تزواجاً بين الاتجاه الاسلامي المجدد والاتجاه التنموى. وتقع أهمية هذا التزواج في ان الطروحات الماضية كانت صراعية في منطلقاتها، صدامية في برامجها بحيث بقيت محصورة في الفئة المثقفة من النساء، وخلقت ردة فعل عدائية أو على الأقل سلبية حتى في إطار الحركات السياسية «التقدمية» في المنطقة. لذلك يعتبر «الخيار الثالث» الحل المرحلي الذي يأخذ في الاعتبار ثقافة المنطقة وأهدافها التنموية في آن واحد.

(*) يعتمد هذا القسم من الوثيقة على ورقة العمل الأساسية في هذا الموضوع التي قام باعدادها الدكتور رياض طبارة، رئيس شعبة التنمية الاجتماعية والسكان والمستوطنات البشرية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، باللغة الانجليزية وهي تحت الطبع وعنوانها: "The Third Choice: Adapting Working Conditions to Family Needs", 1989.

يهدف هذا «الخيار الثالث» الى ابداع نموذج لإدارة العمل والانتاج يؤدي بدوره الى صياغة نظام متكامل يتضمن تعديل ظروف العمل، وتنظيم العمل داخل المؤسسة (إذا اضطر الأمر)، وتعديل تكنولوجيا الانتاج وخطها الانتاجي بحيث تسمح بالحركة المرنة في جدول عمل العاملات بما يتلاءم مع متطلبات الدور الأسري، هذا كله مشروط بالجدوى الاقتصادية للانتاج.

ولقد أجريت دراسات عديدة متفرقة في الولايات المتحدة، واليابان والاتحاد السوفياتي وفرنسا، على سبيل المثال، حول إمكانية مواءمة العمل للمتطلبات الأسرية، وان كان الاهتمام قد بدأ بالمرأة إلا أنه امتد للرجل كذلك. لقد بيّنت هذه الدراسات ان هناك عوامل محددة أدت الى اهتمام المؤسسات الانتاجية بالخيار الثالث، أهمها:

١- انخفاض الخصوبة.
٢- الزيادة في متوسط العمر.
٣- التحديث في المسؤوليات الأسرية.
٤- الانتقال من الريف الى الحضر.
٥- التحول الى أسر تعيش في سكن صغير مستقل.
٦- الزيادة في التعليم.
٧- الحاجة الى العمل.

قامت بعض هذه العوامل بتخفيف مسؤوليات الأم، مما عنى أنها لا تحتاج الى تفرغ كامل للقيام بها. فالمرأة، إذن، تستطيع ان تقسم وقتها بين رعاية الأسرة والعمل اذا سمحت لها ظروف العمل ذلك. ولتنظيم عملية المواءمة هذه، لا بد من صياغة نظام عمل يحقق الشروط التالية:

١- يسمح بالعمل الجزئي والمرن الذي يعطي المرأة [والرجل كذلك] مرونة في تحديد عدد ساعات العمل وجدولته.

٢- الاهتمام بالدوام الجزئي عن طريق خلق مسيرة وظيفية لهذا القطاع من العاملين تحقق لهم فرصاً للنمو والترقي والتطور.

٣- يسمح برجوع المرأة للعمل بعد انقطاعها في فترة الرعاية الأسرية.

٤- يسمح بتنقل العامل بين العمل الجزئي والعمل الكامل حسب احتياجات المسؤولية الأسرية.

٥- يسمح بوضع جدول اجازات وغياب طارىء يأخذ في الاعتبار المطالب المحقة للأمومة.

وتبين الدراسات أن أهم مشكلة مرتبطة بالعمل الجزئي هي استغلال العاملة، لانه لا يسمح لها ضمن ظروف الوضع الراهن، تطوير مسيرتها الوظيفية/المهنية، كذلك نجد أن المرأة العاملة جزئيا تشكو من المشاكل التالية:

١- تدني الدخل في هذا القطاع.
٢- عدم ملاءمة العمل لمهارات العاملة وتعليمها.
٣- لا تهتم النقابات ومتخذو القرار بهذا القطاع.

كذلك تظهر مشكلة أخرى مرتبطة بالعمل الجزئي وهي أنه عادة لا يتوجه لمساعدة المرأة-الأم بل يتوجه ليساعد رب العمل ليحصل على عمالة مرنة يستطيع من خلالها تخفيض العمالة وزيادتها حسب احتياجات الانتاج، وتأتي هذه المرونة على حساب قوة العمل.

ولكي يمكن تحقيق «الخيار الثالث» كبديل قابل للتنفيذ، لا بد من تحقيق التالي:

١- توسيع العمل الجزئي بحيث يصبح النمط الطبيعي للعمل وليس ظاهرة فردية، ويسمح بمرونة في جدولة وقت العمل بما يتلاءم مع احتياجات الفرد خارج إطار العمل.

٢- توسيع مفهوم الخيار الثالث بحيث يسمح بانسحاب المرأة من العمل خلال فترة الرعاية المركزة للأطفال مع ضمان الرجوع للعمل، على أوقات قصيرة، تزداد حسب مراحل متطلبات التنشئة.

٣- الاعتراف بقيمة العمل المنزلي بحيث يؤدي ذلك الى تغيير نظرة المرأة لذاتها ونظرة المجتمع لها، والاعتراف بها كفرد منتج مساهم في المجتمع.

٤- تقوم النقابات، حيثما أمكن، بالعمل على إدماج القوة العاملة في دوام جزئي ضمن قوة العمل، والعمل على وضع تشريعات لتنظيم هذا القطاع وضمان حقوقه.

٥- أن يسمح هذا الخياربوجود كل الأنماط جنبا الى جنب لتعطي مرونة لحركة المرأة من الدوام الجزئي الى الدوام الكامل، ويسمح بوجود مسيرة وظيفية/مهنية للفئتين من النساء.

٦- وجود خدمات وتسهيلات تمكّن المرأة من ممارسة البديل، بما فيها التدريب، وإعادة التأهيل والخدمات الأخرى.

ان عدم وجود نظام يسمح بتواجد الفئتين من العمالة أدى الى تكاليف عالية مرتبطة بعمالة المرأة وهي ناتجة عن التوجه المهني غير الصحيح، وانقطاع المرأة عن المهنة والتوجه المهني، وعدم استقرار العمالة النسائية بسبب ظروفها الخاصة، وهذا كله أدى الى تحيز ضد تشغيل النساء.

من المتوقع أن يكون لهذا النمط من العمل المرن نتائج محددة، منها خلق مسيرة وظيفية/مهنية واضحة بالنسبة لفئات مختلفة من النساء، وتعديل أفضل للدخل والانتاج، وايجاد منطق مقبول لسوق عمل النساء. ومن الطبيعي أن تنتج بعض السلبيات الاقتصادية إلا أن المردود الاجتماعي يفوق ذلك.

وسيكون «الخيار الثالث» ملائما لمجتمعات مختلفة باستثناء المرأة الريفية، فهو يلائم المجتمعات التالية:

١- الحضرية.
٢- المجتمعات المحافظة أو التقليدية.
٣- الدول ذات الموارد البشرية المحدودة التي تحتاج النساء لسد الفجوة في العمالة.
٤- الدول ذات العمالة الزائدة حيث يمكن أن يعمل عدد أكبر من البشر من خلال الوظائف القائمة، وبحيث يمكن تأمين بعض الدخل لعدد أكبر من خلال العمل الجزئي بدلا من البطالة التامة لهم.

ان هذا «الخيارالثالث» يأتي ملبيا لأهداف التنمية، فيما إذا أخذ الانسان كمحور له.

ان هذا «الخيار الثالث» يأتي أيضا ملبيا لخصوصية المنطقة العربية، والمرأة خاصة. فلقد بيّنت دراسة البنك الدولي التي سبق الاشارة اليها أن الكثير من النساء المتعلمات لا يشتغلن أو يتركن عملهن ليس بسبب عدم الرغبة في العمل ولكن بسبب الصعوبات التي تواجههن في ايجاد عمل ملائم أو غياب البدائل التي تسمح بالعناية بالأسر، والقيام بالوظيفة في الوقت نفسه. وهذا يفسر أسباب وجود نسب عالية لمشاركة المرأة غير المتزوجة أو المترئسة للأسرة في سوق العمل تفوق نسبة المرأة العربية المتزوجة (البنك الدولي، ص. ٥٣).

ان الاهتمام بالموارد البشرية يفرض ابتكار أنماط مختلفة للعمل والقيام بتجارب رائدة لاختبارها، خاصة وان دخول المرأة الى سوق العمل باعداد متزايدة هو الاتجاه السائد وان هناك تفكير أولي في المنطقة حول إدخال العمل الجزئي الى بعض الدوائر الحكومية. لذلك من الضروري لأي نظام عمل أن يحافظ على الايجابي في التراث العربي والذي يؤكد على مؤسسة الأسرة وعطاء المرأة لها وأن يتجنب المخاطر التي حدثت في المجتمعات الغربية نتيجة لخروج المرأة للعمل. المطلوب إذن صياغة "نظام يحقق التوازن المنصف بين دورَي المرأة في المجتمع، ويؤمن تكيّف الرجل مع هذا الوضع، دون خلق التوتر والتعارض الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع" (هدى زريق، ص ١٠٥).

وتبين دراسات عديدة أن من أهم الشروط لنجاح هذه الاستراتيجية التغلب على كثير من المخاوف والتعصب ضد هذا النمط من نظام العمل، إضافة الى المواقف السلبية التي قد يعبر عنها متخذو القرار والمنفذون للسياسات والمشرفون على الانتاج والأفراد عامة بسبب تعودهم على نمط العمل التقليدي. وتبين إحدى الدراسات انه لا يمكن اعتبار مؤيدي الاتجاه المنادي ببدائل في نمط العمل في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ضمن الفئة المحافظة أو التقليدية في المجتمع لأن الطروحات هذه تتخطى الاتجاه المحافظ وكذلك الاتجاه «التقدمي» الذي يطالب بعمل المرأة. ويرى مؤيدو هذا الخيارأن اعتماده سيؤدي الى إدخال اصلاحات جذرية تساعد في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. أما المعارضون فيتمسكون بصور المجتمع كما يعرفونه ويلتزمون بحد ضيق من الاصلاحات (Joel Moses ص. ١٣٢).

كذلك تبين نفس الدراسة أنه من الضروري العمل على إدخال هذا النمط من العمل بصورة تدريجية وعلى مدى طويل يسمح باختبار نتائجه، كذلك لا بد من تهيئة المناخ العام على مساحة من الزمن لتقبل العمل الجزئي الدائم كمرادف للعمل الكلي الدائم (ص ص ٧٢-٧٤).

سيحقق نمط العمل الجزئي الدائم الذي يسمح بتطوير مسيرة وظيفية/مهنية فوائد كثيرة ترجع على المرأة والرجل والأسرة على السواء وأهمها:

١- التخفيف من وطأة فقدان المرأة العاملة لمصداقيتها المهنية عندما تنسحب من سوق العمل خلال فترة الانجاب، بينما يستمر الرجل في العمل مما يساعده على تراكم الخبرة والترقي.

٢- انحسار التحيز ضد المرأة من قِبَل رب العمل الذي يتردد في تشغيل أو تدريب أو ترقية امرأة تعمل على أساس دوام جزئي.

٣- يمكّن المرأة من الحصول على دخل، والاستمرار في تطوير المهارات المهنية وبناء الثقة بالذات وإضافة خبرات جديدة في سيرتها العملية الذاتية العاملة مع وجود وقت للاستمتاع بالأسرة.

٤- استمرار المرأة في تراكم خبرتها المهنية يمكّنها من الرجوع الى العمل بالدوام الكامل بعد الانتهاء من مرحلة رعاية الأطفال (ص ص ٧٠-٧١ ,Joel Moses).

أما في الاتحاد السوفياتي، فهناك حوالي عشرين في المائة من العمالة النسائية تعمل على أساس دوام جزئي منذ السبعينات وتم التوسع بهذا القطاع خلال الثمانينات. وتحدد دوافع الاتحاد السوفياتي لإعتماد أنماط بديلة للعمل للأسباب التالية:

١- المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه القيادة.

٢- الحاجة المستمرة الى عمالة ماهرة وتكنولوجيا في عملية الانتاج.

٣- عدم القدرة على استيعاب الاعداد الكبيرة من الأفراد على أساس دوام كامل للعمالة غير الماهرة.

٤- مواجهة الخطر السياسي الذي تشكله العمالة غير الماهرة التي أخرجت من العمل بسبب التكنولوجيا المتقدمة (ص ١٤١، Joel Moses).

إضافة الى هذه الأسباب، يواجه المسؤولون في الاتحاد السوفياتي قضية تحقيق التوازن الأمثل بين عمل المرأة ودورها في الأسرة، مع وجود كل الخدمات المتقدمة لرعاية الأطفال. وكان أمام القيادة السياسية ثلاث آراء مختلفة، الأولى تنادي بعودة المرأة الى المنزل، والثانية باطلاق كل حرياتها للعمل خارج الأسرة على أن يتم التخفيف من أعبائها في الأسرة، والرأي الثالث، أراد خلق توازن بين الاثنين بهدف توظيف وتوفير ما أمكن من خدمات لمساعدة المرأة على القيام بواجباتها المنزلية بجهد ووقت أقل. ورأى هذا الاتجاه أنه بدلا من إعطاء المرأة العاملة اجازات أمومة تبعدها عن العمل لمدة طويلة، يمكن لها أن تختار العمل الجزئي الذي يؤدي الى خلق فرص عمل ربات البيوت اللواتي لا يعملن بأجر وتخفيف العبء عن المرأة العاملة. ولقد قامت تجارب في الصناعة لخلق أقسام خاصة وخطوط تجميع يعمل عليها العاملون بالوقت الجزئي. ولقد قام الاتحاد السوفياتي من خلال اللجنة الوطنية السوفياتية للعمل والمسألة القومية والسكرتارية العامة لعموم الاتحاد السوفياتي بالتصديق عل قرار رقم ١٠١-١٠/١٧٠ بتاريخ ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٤ في مدينة موسكو والذى ينص على نظام وظروف تطبيق واستخدام برامج ونظم للتشغيل الجزئي للنساء اللواتي لديهن أطفال، ويشرح هذا القرار حيثيات العمل الجزئي.

وتبين التجربة السوفياتية أن القانون الخاص بالعمل الجزئي يسمح للعاملة بالتمتع بكافة امتيازات العاملة بالدوام الكلي، ما عدا الأجور التي تحتسب على أساس الوقت في القطاع الخدمي وبالقطعة في العمل الانتاجي. تتضمن هذه الامتيازات نظاماً للحوافز مماثلاً لما يقدم للعاملة في الدوام الكامل. وتشكل النساء المتزوجات ولديهن أطفال أكثر فئة تستفيد من هذا النظام. ويطبَّق هذا النظام في كافة الصناعات الخفيفة التي تسمح طبيعة عملها بذلك، وكذلك في القطاع الزراعي خاصة في صناعة الألبان، وتربية الدواجن والمواشي والصناعات الزراعية. كذلك يطبَّق هذا في المصانع التي تنتج بالقطعة وليس لها نظام خط الانتاج المستمر(*).

نكتفي هنا بهذا الاستعراض السريع لتجربة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي وذلك لما لهذه الدول من تأثير على سياسات المنطقة وأنماط تنميتها. ونود أن نشير هنا الى ان ا لاسكوا قامت بجمع معلومات حول أكثر من مئة تجربة قامت بها دول مختلفة ومؤسسات متنوعة، وذلك كمرحلة أولى في عملية تقصي أبعاد «الخيار الثالث».

أما بالنسبة للمنطقة العربية، فهناك تجارب محدودة في بعض الدول العربية، لم نستطع جمع معلومات عنها ما عدا تجربة العراق والتي استطعنا مراجعة تقاريرها ومناقشة بعض القضايا المتعلقة بها مع الاتحاد العام لنساء العراق الذي اشترك في اللجنة المكلفة بدراسة إمكانية إدخال العمل الجزئي في العراق. ولقد تمت التجربة تحت إشراف وزارة الصناعة، المؤسسة العامة للصناعات النسيجية بناءاً على قرار من رئاسة الجمهورية بتاريخ ٣ حزيران/يونيو ١٩٨٥. واشترك في متابعة التجربة والاشراف على تطبيقها وتقويمها في المنشأة كل من: وزارة الصناعة الخفيفة، المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، المنشأة العامة للخياطة، المنشأة العامة للنسيج الوطني، الاتحاد العام لنقابات العمال، النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج، المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري والاتحاد العام لنساء العراق.

ولقد خطط لهذه التجربة بأن تكون محدودة مكاناً (مصنعان) وزمنا (ستة أشهر)، يتم بعد ذلك تقويمها. وجاءت الاستنتاجات والتوصيات كما يلي:

١- قصور نظام الأجر الحالي في خلق الرغبة للانخراط في العمل الصناعي نظرا لعدم ملاءمة الأجر للأعمال نفسها، وهذا يعني أن قيمة ساعات العمل التي تحتل نصف الأجر غير مجدية اقتصاديا.

٢- ضعف الاقبال على العمل الجزئي من قِبَل النساء بصفة عاملات انتاج صناعي كجزء من ظاهرة تدني وعي المرأة وتدني مستوى مشاركتها في العمل.

٣- فقدان الركن الأساسي الذي يهدف التشغيل الجزئي اليه وهو (عنصر الزمن) بسبب بعد أماكن الاقامة عن مواقع العمل.

(*) نتوجه بالشكر للاتحاد العام لنساء العراق الذي أمدنا بتقارير مختلفة حول هذا الموضوع، خاصة تقارير الزيارات التي قامت بها عضوات المكتب التنفيذي المكلفات بمتابعة قضية العمل الجزئي.

٤- الاستفادة من طبيعة بعض الصناعات في انتهاج أسلوب العمل بالقطعة وفي المنزل عن طريق استكمال أو تجميع بعض الأجزاء التي تدخل في العمليات الانتاجية.

٥- تأمين المعلومات الضرورية لوضع خطة للدراسة وللمسوحات تكشف عن أوضاع القطاع (كالخدمات والأعمال المكتبية) وتحديد مستلزمات التجربة قبل البدء بها.

بناءً على هذه التجربة، اقترح الاتحاد العام لنساء العراق التالي:

١- اجراء مسح للأدبيات المتوفرة حول الموضوع وتحليل المفيد منها.

٢- استطلاع تجارب الدول الأخرى من خلال الزيارات والاستشارات الفنية بهدف تقويمها وتحديد ما يتلاءم منها للظروف المحلية العربية.

٣- الاستفادة من نتائج الخطوتين الأولي والثانية بتطبيق تجارب رائدة بموجب تشريعات أو تعليمات مؤقتة وفي مواقع عمل متنوعة، ومن خلال عاملين وعاملات في خطوط انتاجية ولهم ظروف أسرية أو خاصة تجعلهم يفضلون العمل الجزئي وتوفير مستلزمات انجاح هذه التجربة.

٤- تعميم التجارب الناجحة ووضع أسس لتشريعات ملائمة.

كذلك أكد الاتحاد في هذا التقرير أن الهدف العام والأساسي لسياسة الدولة هو الاشتغال الكلي، ولكن يتلاءم العمل الجزئي مع ظروف فئات محددة، وهي:

١- المرأة المرتبطة بمهام أسرية خلال فترة من حياتها.

٢- العاملون والعاملات الذين تفرض عليهم ارتباطات أخرى مثل الدراسة أو رعاية بعض أفراد الأسرة المسنين أو المعوقين عدم البقاء خارج المنزل لفترات طويلة.

٣- الافراد الذين لهم وضع صحي محدد مثل المعوقين؛

٤- الفئات العمرية الكبيرة التي اقتربت من سن التقاعد ولاتسمح حالتهم الصحية بالعمل الكامل؛

٥- المرأة التي تتحمل بشكل مستمر العبء المزدوج بين المنزل والعمل (الاتحاد العام لنساء العراق، ١٩٨٦/٦/١١).

ان «الخيار الثالث» لا ينحصر فقط على العمل الجزئي انما يتضمن اشكالاً أخرى من بدائل العمل، وهي:

١- اوقات عمل مرن للبدء والانتهاء بالنسبة للعاملات والعاملين بدوام كامل؛

٢- الوقت المرن حيث يعمل الجميع عدداً من الساعات موحدة، ويمكن للفرد أختيار الساعات الأخرى التي يكمل بها ساعات عمله لدوام كامل أو جزئي؛

٣- ضغط اسبوع العمل بحيث يقوم الفرد بتوزيع ساعات عمله على أيام أقل خلال الاسبوع؛

٤- العمل الجزئي الدائم حيث يعمل الفرد ساعات أقل من الدوام الكامل ويختلف عن الآخرين في الاجور والامتيازات والحوافز التي تعطى حسب قوانين خاصة؛

٥- تقاسم الوظيفة وهي منتشرة في الدول الصناعية وتعني ان شخصين يقومان بمهام وظيفة واحدة، ويصل مجموع ساعات عملهما الى دوام كامل، ويتقاسم الفردان الرواتب والمستحقات الأخرى (Joel Moses ٣-٥ ص ص).

ان هذه البدائل المطروحة ضمن «الخيار الثالث» تفيد النساء والرجال على السواء في مختلف الاعمار وفي ظروف مختلفة وتلبي الاحتياجات المتنوعة للرعاية الأسرية، والتدريب، ونشاطات مجتمعية أخرى. ومن المؤكد ان لهذا الخيار إيجابياته وسلبياته، لذلك لا بد من دراسة هذا الخيار وعناصره وما يمكن ان ينتج عنه من فوائد للمجتمع. وعموماً تدل التجارب القائمة ان هناك جدوى اجتماعية لهذا الخيار على المجتمع وعلى الافراد، ولم تظهر حتى الآن سلبيات اقتصادية واضحة، وان ظهرت بعض الأمور الخاصة بضبط هذا النمط ادارياً.

من الضروري هنا التأكيد على أن هذا الخيارلا ينفي الخيارين القائمين، بل هو مكمل لهما بحيث يفتح باب سوق العمل امام فئات خاصة في المجتمع، ويخفف من العبء المزدوج على النساء.

خامسا: ملامح الاستراتيجية المقترحة لزيادة المساهمة الاقتصادية للمرأة العربية: الخيار الثالث*

تتوجه هذه الاستراتيجية اساساً الى النساء على أساس انها الفئة السكانية المستهدفة حالياً، غير انه يمكن لفئات سكانية أخرى الاستفادة من برامجها وعوائدها.

١- أهداف الاستراتيجية

تسعى الاستراتيجية الى تحقيق الاهداف التالية:

(أ) زيادة مساهمة المرأة العربية في الاقتصاد الوطني ضمن إطار التضامن العربي؛
(ب) تطوير اداء المرأة في العملية الانتاجية؛

(*) يعتمد هذا الاستعراض على مطول في وثيقة مشروع قدم في آب/أغسطس ١٩٨٩ لصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة للمناقشة وابداء الرأي وتقديم الدعم المالي.

(ج) تحسين ظروف العمل وشروطه للنساء العاملات ولفئات أخرى في المجتمع؛
(د) تعزيز دور المرأة الانتاجي والأسري وتخفيف اعباء الادوار المزدوجة.

٢- الفئة المستهدفة

تستهدف الاستراتيجية المرأة العربية في ظروف حياتية مختلفة، وهي:

(أ) المرأة العاملة بدوام كلي والتي تحمل أعباء ازدواجية الادوار داخل المنزل وخارجه؛
(ب) ربة البيت الراغبة في العمل دون الاخلال الكبير بواجباتها الأسرية.

٣- المهن التي تتوجه لها الاستراتيجية

يمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال ثلاثة انواع من المهن:

(أ) المهن التي تتواجد فيها المرأة حالياً والمقبولة إجتماعياً والتي يمكن دفع اعداد اضافية للعمل بها من خلال تكثيف التدريب، مثل التعليم والاعمال المكتبية؛

(ب) المهن التي تتواجد فيها المرأة بصورة محدودة والتي يمكن للمرأة ان تزيد من مساهمتها بها وذلك لغياب حواجز اجتماعية نحوها، وذلك من خلال تكثيف التدريب والتوعية، مثل الاعمال الاحصائية، الحاسبات الآلية، البرمجة، الادارة العليا؛

(ج) المهن التي لا تتواجد بها النساء الآن بسبب وجود حواجز اجتماعية، ولكن من المتوقع أن تدخل فيها المرأة مستقبلاً، مثل الحرف والصناعات.

والمطلوب هو زيادة مساهمة المرأة في المهن من فئة (أ و ب) وتحسين ادائها والتوسع فيهما، بحيث تُمكن من دفع المرأة الى دخول مجالات جديدة في الفئة (ج) مع مرور الزمن.

وهنا لابد من التنويه بأن هذه المهن تختلف في هذه المجموعات من قطر الى آخر ويظهر نوع من عدم التجانس في مستوى التنمية وهيكلها على الصعيد القطري، لذلك ترتبط كلها بدرجة التزام المجتمع بالقيم التقليدية المحافظة. ويمكن اختيار مهن محددة تتناسب مع «الخيارالثالث» ومكوناته واعتماد سياسات واضحة وبرنامج عمل لإعادة تنظيم قطاع في هذه المهن على أساس هذا الخيارالثالث

(٤) الانشطة المختارة لتنفيذ الاستراتيجية

يعتمد تنفيذ الاستراتيجية على مرحلة أنشطة محددة، بحيث تعطى نتائج تراكمية تسهل من عملية الاقناع والتوعية، ثم اعتماد اسلوب العمل الجديد كنمط مكمل للانماط السائدة في المجتمع. وتتكون هذه الاستراتيجية من الانشطة التالية التي قد تتزامن او تتواتر حسب مضمونها:

(f) جمع المعلومات وتحليلها

لابد اولاً من المراجعة المنظمة للمعلومات الموجودة واجراء مسح كامل عن الدراسات، وخاصة الميدانية منها، حول عمالة المرأة وتوزيعها المهني وخصائصها الديمغرافية، كذلك من الضروري تحليل الاحصاءات والبيانات والمعلومات بهدف وضع قاعدة موحدة لها والعمل على تكملة الناقص منها حتى تصل الى صورة قريبة من الواقع؛

ثم يأتي بعد ذلك جمع المعلومات التفصيلية حول توزيع النساء في قوة العمل حتى يمكن اختيار المهن الملائمة «للخيار الثالث»؛

كذلك هناك حاجة كبيرة لجمع المعلومات الميدانية حول الاتجاهات الاجتماعية لفئات المجتمع المختلفة، بما فيهم النساء، نحو عمل المرأة، حتى يمكن اعداد مضمون برنامج التوعية بما يتلاءم مع هذه الاتجاهات.

ولقد قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بإنشاء قاعدة معلومات معتمدة على الاحصاءات الرسمية لدول المنطقة، بحيث وضعت ٢٢ جدولاً لكل دولة. وتعمل الاسكوا الآن على تحديد الفجوات الاحصائية التي لا بد من استكمالها، والعمل على جمع معلومات حولها.

(ب) التدريب

يعتبر التدريب من أهم ضرورات هذه الاستراتيجية، إذ توجد حاجة ملحة لتحسين أداء المرأة في المهن من الفئة (أ و ب). وتوجد معلومات كافية تحدد بعض المهن المهمة التي تتواجد فيها النساء والتي يمكن أن تستوعب اعداد إضافية منهن إذا وجد التدريب الملائم لهن.

تعقد بعد ذلك دورات تدريبية للمدربات والمدربين في المهن المختارة تكون نموذجا لما يمكن أن تقوم به حكومات المنطقة من برامج تدريبية لتحسين أداء النساء، وستكون هذه الدورات التدريبية بمثابة أنشطة رائدة تهدف الى تسهيل الصعوبات الفنية القائمة وتفتح المجال للعمل على الصعيد القطري.

(ج) تطوير مفهوم «الخيار الثالث» ونشره

بعد جمع المعلومات وتحليلها حول تجارب (الخيار الثالث) التي تم تنفيذها في دول مختلفة، تعرض نتائجها على فريق عمل من الخبراء في مجالات مرتبطة بتنمية الموارد البشرية من داخل المنطقة ومن خارجها. ونتيجة لعمل هذا الفريق والتحضيرات الأخرى، سيتم صياغة دليل لسياسات الخيار الثالث تهدف الى تعديل أوضاع العمل لتتلاءم مع احتياجات الأسرة.

يقدم هذا الدليل الى متخذي القرار في دول المنطقة من خلال اجتماع لهم يهدف الى تسجيل آرائهم ومقترحاتهم حتى يتم التوصل الى صيغة مقبولة من قِبَل فئات كثيرة.

يتم نشر هذا الدليل في الدول الأعضاء، ويسترشد به عند صياغة نشاطات العون الفني لبرامج الاسكوا، والمأمول أن تسترشد به المنظمات الدولية الأخرى.

(د) نشر الوعي حول الخيار الثالث

يعتمد انتشار هذا المفهوم على نشر الوعي حول الحاجة لزيادة مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي وتحسين أداءها. ويعتبر هذا النشاط ذو أهمية خاصة نظرا لما يمكن أن ينتج عنه من سوء فهم حول الموضوع نفسه. اذن لا بد أن يؤكد هذا النشاط على أن الاستراتيجية ليست صدامية في توجهها وانها تنطلق من القيم العربية ومن تنوع هذا المجتمع. ان مثل هذا الشرح والتوعية ضروري لخلق المناخ الملائم لتنفيذ الاستراتيجية، حتى لا يتم رفضها بدون معرفة حقيقية بأهدافها وأسسها.

ويمكن أن تزيد فاعلية هذا المجهود عن طريق التعاون مع المنظمات غير الحكومية الاقليمية والوطنية. ويمكن للاتحاد النسائي العربي العام القيام بدور مهم في نشر الوعي حول «الخيارالثالث»، خاصة وان برنامج عمله يتضمن أنشطة حول الأسرة العربية والتغيرات التي طرأت عليها. ويمكن عقد اجتماع للمنظمات غير الحكومية لمناقشة الاستراتيجية والاتفاق على خطة عمل لنشرها.

كذلك يتضمن هذا النشاط كسب الشخصيات القيادية العربية، ذكورا وإناثا، في مختلف المجالات لنشر الوعي حول الاستراتيجية ووضعها في إطار مرجعي يزيد من تقبلها داخل المجتمع، ويسمح بالحصول على الدعم المعنوي والمالي لها. ويمكن عقد اجتماع لهذه الشخصيات لتبيان مواقفهم من الاستراتيجية والخيارالثالث، وتقديم الدعم المعنوي لمضمونها وللمؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة على تنفيذها.

نشر الوعي حول هذه الاستراتيجية يتطلب كذلك رصد الدراسات ونشر نتائجها بين المهتمين بهذه القضايا، وذلك عن طريق خلق وحدة لنشر الوعي حول مساهمة المرأة في التنمية في الاسكوا، تقوم بجمع المعلومات حول وضع المرأة وتحليلها ونشر نتائج الدراسات، واصدار نشرة حول الأنشطة الخاصة بها.

(هـ) التعاون الفني

تهتم الاستراتيجية بالقضايا الاقليمية التي تخص أكثر من دولة، ولكنها تعترف بالتنوع في أوضاع هذه الدول، إضافة الى أن تنفيذ الاستراتيجية سيتطلب تنفيذ أنشطة من قِبَل حكومات ومؤسسات قطرية ومحلية. وهذا يعني بالضرورة وضع مشروعات قطرية وتنفيذها ضمن إطار التعاون الفني الذي تقوم به الاسكوا، كذلك يجب أن يتضمن برنامج الاسكوا خدمات استشارية في هذا المجال

لمساعدة الحكومات على اختيار وتطوير أنشطة ميدانية تهدف الى نشر الاستراتيجية وتشارك في تنفيذ المشروعات ومتابعتها وتقويمها، وتكون بمثابة أداة وصل بين المؤسسات الممولة لمثل هذه المشروعات والمنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية.

(و) التوفيق بين الأنشطة الاقليمية والدولية

يتطلب نجاح تنفيذ الاستراتيجية الدعم من قِبَل الهيئات الاقليمية والدولية الممولة وان تكون مركز الاهتمام في مجال التعاون بينها وبين الاسكوا. ولا بد من التنويه هنا أن صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة قد قام بتقديم دعم للبدء بالمرحلة الأولى من المشروع، كذلك أبدى صندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الدولي للتدريب والنهوض بالمرأة التابع للأمم المتحدة تجاوبا ايجابيا مع فكرة الاستراتيجية. وما وجود الاسكوا في هذا المؤتمر وعرضها لهذه الاستراتيجية إلا دليل على اهتمام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بـ «الخيارالثالث». كذلك أبدى الاتحاد النسائي العربي العام رغبته في التعاون لتنفيذ هذا المشروع ولقد ناقش مضمون هذه الوثيقة في اجتماع مكتبة الدائم الذى عقد في بغداد، في الفترة ١٤-١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠. ولقد أبدى عدد كبير من المنظمات الدولية والاقليمية والقطرية قبولهم لفكرة عقد اجتماع مائدة مستديرة يناقش الاستراتيجية ويبلور إمكانية التعاون لتنفيذها ويحدد الآليات المطلوبة لتأمين العمل المشترك على المدى البعيد.

هذه هي الملامح الأساسية للاستراتيجية المقترحة لزيادة المساهمة الاقتصادية للمرأة العربية الخيار الثالث. ونرجو من كل من يقوم بقراءة هذه الوثيقة أن يتقدم بآرائه وتعليقاته وأفكاره حولها حتى يتسنى لنا تطويرها تدريجيا آخذين في الاعتبار كل ما يرد من آراء.

لائحة المصادر

المصادر باللغة العربية

ابراهيم، حيدر. "حق المرأة في العمل: الانجاز والقصور والمعوقات". في ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية: بحوث ومناقشات الندوة. القاهرة ١٣-١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧. بغداد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٨. ص ص ١٧١-٢٢٣.

ابراهيم، سعدالدين. «الأسرة والمجتمع والابداع في الوطن العربي». المستقبل العربي، السنة ٨، العدد ٧٧، تموز/يوليو ١٩٨٥. ص ص ٦٢-٨٧.

أبو زيد، حكمت. «امكانات المرأة العربية في العمل السياسي». المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١. ص ص ١١٧-١٣٨.

أبو المجد، كمال. "التصور الاسلامي لقضية المرأة". في ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية: بحوث ومناقشات الندوة. القاهرة ١٣-١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. بغداد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٨ ص ص ٥٢- ٧٩.

الاتحاد العام لنساء العراق. العوامل المؤثرة في دور المرأة في الادارة، دراسة مقدمة من الاتحاد الى المؤتمر العلمي الاول حول دور المرأة في الثورة الادارية، القاهرة، ٢١-٢٣ آذار/مارس ١٩٧٧. ص ص ٢٦-٣٧.

_____. التقارير حول مشروع العمل الجزئي، ١٩٨٥.

أحمد، محمد سيد. "الاتجاهات المستحدثة في معالجة اشكالية المرأة العربية". في ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية: بحوث ومناقشات الندوة. القاهرة، ١٣-١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. بغداد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٨. ص ص ٦-٥١.

الالوسي، منال يونس عبدالرزاق. المرأة والتطور السياسي في المجتمع المعاصر في البلدان النامية. بغداد: الدار العربية ١٩٨٥.

أمين، قاسم. تحرير المرأة. القاهرة: دار المعرفة، ١٩٨٠.

الباقوري، أحمد حسن. الاسرة في الاسلام. القاهرة: كتاب اليوم، ١٩٨٣.

بركات، حليم. «النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية». المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠. ص ص ٥١-٦٣.

البنّا، حسن. المرأة المسلمة. الاسكندرية: دار الدعوة، ١٩٨٣.

البورقادى، حبيبة. "حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية من رؤية اسلامية". في ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية: بحوث ومناقشات الندوة. القاهرة ١٣-١٥ كانون الثاني/يناير١٩٨٧. بغداد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٨. ص ص ١١٨-١٤٣.

ـــــــــ. «مسؤولية المرأة في التنمية من خلال التشريع الاسلامي». في المرأة والتنمية في الثمانينات: بحوث ودراسات. المؤتمر الاقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، ٢٨-٣١ مارس ١٩٨١. الكويت: شركة كاظمة، ١٩٨٢.

التل، سهير لطفي. مقدمات حول قضية المرأة والحركة النسائية في الأردن. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥.

جراي، سيمور. أسرار وراء الحجاب. ترجمة واعداد محمد أبو رحمة. ايكون، ١٩٨٩.

الجمالي، حافظ. «المرأة والتنمية». في قضايا المرأة والمرأة العربية. الفكر العربي، السنة ٢، العددان ١٧/١٨، أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠. ص ص ١٥-٢٦.

حسين، عادل. الاعلام وتطوير دور المرأة في عملية التنمية العربية. سلسلة دراسات المرأة العربية في التنمية، رقم ٦. بغداد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٥.

ـــــــــ. "المرأة العربية: نظرة مستقبلية". ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية، بحوث ومناقشات الندوة. القاهرة، ١٣-١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧: بغداد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٨. ص ص ٢٢٤-٢٦٦.

الخشاب، سامية. النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢.

الدراء أميرة. «تعقيب على شخصية المرأة العربية: الخصائص السيكولوجية». في المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. ص ص ٤١٩-٤٢٦.

الذوادى، محمود. «الجنس في الاسلام: مراجعة كتاب». المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ٩٩، أيار/مايو ١٩٨٧.ص ص ١٦١ ـ ١٦٨.

رضوان، سمير. «القوى العاملة العربية: الواقع وآفاق المستقبل». المستقبل العربي، السنة ١٠ العدد ١٠٩، اذار/مارس ١٩٨٨. ص ص٠ ٤١ ـ ٠٦٥

الرميحي، محمد٠ «أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج العربي». المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٤، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١٠ ص ص ٩٩ ـ ٠١١٦

_____. «أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج». في المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. ص ص ٢٣١-٢٥١.

زريق، هدى٠ «دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية». المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٩، اذار/مارس ١٩٨٨٠ ص ص ٨٧ ـ ٠١١٣

الزيات، لطيفة. «صورة المرأة العربية في الانتاج الثقافي العربي». في المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. ص ص ٣٤٩-٣٦٢.

سعادة، صفية٠ «نحو دور جديد للمرأة في المجتمع العربي». المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ١٦، حزيران/يونيو ١٩٨٠٠ ص ص ٥٨ ـ ٠٦٦

السعداوى، نوال٠ «العقبات أمام المرأة العربية والتنمية مع التركيز على مشكلات المرأة الخليجية». في المرأة والتنمية في الثمانينات: بحوث دراسات٠ المؤتمر الاقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية ٢٨ ـ ٣١ اذار/مارس ١٩٨١٠ الكويت: شركة كاظمة، ١٩٨٢٠ ص ص ١٢٧ ـ ٠١٤٦

_____. «المرأة العربية وعقبات التنمية». المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣١، ايلول/ سبتمبر ١٩٨١٠ ص ص ٨٣ ـ ٠٩٣

_____. «نحو استراتيجية لادماج المرأة العربية». المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٦، شباط/فبراير ١٩٨٢٠ ص ص ٢٧ ـ ٤٤.

_____. «نحو استراتيجية لادماج المرأة العربية وتعبئتها في الحركة القومية العربية». في المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. ص ص ٤٧١-٤٩١.

ـــــــــــ. «ندوة محاولة لصياغة نظرية نسوية متقدمة». قضايا عربية، السنة ٢٧ العدد ٢، شباط/فبراير ١٩٨٠.

الشعراوى، محمد متولي. المرأة كما ارادها الله. مصر: دار النصر للطباعة الاسلامية، بدون تاريخ.

شقير، حفيظة. «دراسة مقارنة للقوانين الخاصة بالمرأة والاسرة في المغرب العربي». المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٤، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١. ص ص ٦٤ ـ ٧٥.

الصالح، صبحي الشيخ. المرأة في الاسلام. سلسلة دراسات معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، كلية بيروت الجامعية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.

طبارة، رياض. «تنمية الموارد البشرية وأبعادها السكانية في الوطن العربي». المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٩، آذار/مارس ١٩٨٨. ص ص ٦٦-٨٦.

طرابيشي، جورج، ترجمة. قضية النساء. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.

عاشور، رضوي. «ندوة هموم المرأة العربية». المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٥١، أيار/مايو ١٩٧٨. ص ص ١٥٥-١٦٦.

عبيد، عاطف عدلي العبد. «وضع المرأة العربية التقليدي وعوامل تدعيمه». المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٢٥٢، حزيران/يونيو ١٩٨٣. ص ص ٥٤-٦٨.

الغزالي، محمد. مناقشته في ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية: بحوث ومناقشات الندوة. القاهرة ١٣ـ١٥ كانون الثاني/يناير١٩٨٧. بغداد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٨.

عزام، هنري. «المرأة العربية والعمل». المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١. ص ص. ٧٦-٩٨.

العقاد، عباس محمود. المرأة في القرآن. القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٨٠.

عمارة، محمد. "الاسلام : الثورة الاجتماعية". المستقبل العربي، السنة ٢١ العدد ١، أيار/مايو ١٩٧٨. ص ص. ٤٢ـ٥٦.

عمارة، محمد. الاسلام والمرأة في رأي الامام محمد عبده. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.

العيد ، يمنى. «مشكلة المرأة أم مشكلة العلاقة». الفكر العربي، عدد ١٧-١٨، أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. ص ص ٣٤-٤٤.

القزاز، اياد. «المرأة والتعليم في الوطن العربي». المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨١. ص ص ٧٢-٨٢.

قطب، محمد علي. مسلمات مؤمنات. القاهرة: المختار الاسلامي، بدون تاريخ.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. استراتيجية تطوير اوضاع المرأة العربي في منطقة غربي آسيا حتى عام ٢٠٠٠. بغداد، ١٩٨٥.

_____. خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في غربي آسيا، بيروت: الاسكوا، ١٩٧٨.

_____. واليونسكو/المركز الاقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية. ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية: بحوث ومناقشات الندوة. القاهرة، ١٣-١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧. بغداد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٨.

لطفي، سهير. «رؤية المرأة في الفكر الاسلامي المعاصر». اليقظة العربية، السنة ١، العدد ١، آذار/مارس ١٩٨٥. ص ص ٩٥-١١٢.

محفوظ، درة. «المرأة العربية في المغرب العربي بين الاستغلال والتحرر». في المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. ص ص. ٣١٩-٣٤٠.

المرنيسي، فاطمة. الجنس كهندسة اجتماعية: بين النص والواقع. ترجمة أزرويل فاطمة الزهراء . الدار البيضاء، المغرب: نشر الفتك، ١٩٨٧.

_____. السلوك الجنسي في مجتمع اسلامي رأسمالي تبعي. مثال المغرب. ترجمة أزرويل فاطمة الزهراء . بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٢.

النقاش، فريدة. "غياب الديمقراطية وأثره المباشر على تقدم المرأة العربية". قضايا عربية، السنة ٨، العدد ٤، نيسان/ابريل ١٩٨١.

المصادر باللغة الأجنبية

Abramovitz, Mimi. Regulating the Lives of Women. Boston: South End Press, 1988.

Abu Nasr, Julinda; Nabil F. Khoury and Henry Azzam. Women, Employment and Development in the Arab World. Berlin: Walter de Gruzyterd and Co., 1985.

Appelbaum, Eileen. Back to Work: Determinants of Women's Successful Re-Entry. Boston: Auburn House, 1981.

Auerbach, Judith D. In the Business of Child Care: Employer Initiatives and Working Women. New York: Praeger Publishers, 1988.

Behrman, Jere R. "Is Child Schooling a Poor Proxy for Child Quality." Demography, vol. 24, no.3, Aug. 1987, pp.341-360.

Bose, Christine, Roslyn Fledberg, and Natalie Sokoloff, with the Women and Work Research Group. Hidden Aspects of Women's Work. New York; Praeger Publishers, 1987.

Briggs, Vernon. "Human Resources Development." Journal of Economic Issues, vol. 21, no. 3, Sept. 1987.

De Willebois, J.L.J.M. Van Der Does.
"A Workshop for Married Women in Part-time Employment: Implications of an Experiment in the Netherlands." International Labour Review, Vol 96, No.6, December 1967/ pp. 609-629.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). "Strategy for Western Asia: A Third Choice for Arab Women." Project proposal submitted to the United Nations Development Fund for Women (UNIFEM) December 1988.

Elliot, Faith Roberstson. The Family: Change or Continuity. Atlantic Hylands, N.Y.: Humanities Press International, Inc., 1986.

Epstein, Cyntia Fuchs. "Multiple Demands and Multiple Roles: The Conditions of Successful Management." in Spouse, Parent, Worker: On Gender and Multiple Roles. ed. Faye J. Crosby. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1987, pp. 23 - 38.

Felmlee, Diane H. "The Dynamics of Women's Job Mobility." Work and Occupations, vol. II, no. 3, August 1984. pp. 259-282.

Fletcher, Ronald. The Shaking of the Foundations: Family and Society. London: Routledge, 1988.

Fowlkes, Martha R. "Role Combinations and Role Conflict: Introductory Perspectives." in Spouse, Parent, Worker: On Gender and Multiple Roles. ed. Faye J. Crosby. New Haven, Conn.: Yales University Press, 1987, pp. 3 - 10.

Friedan, Betty. The Feminine Mystique. New York: Penguin Books, 1963.

_____. The Second Stage. London: Sphere Books Ltd., 1983.

Fujita, Kuniko. "Gender, State and Industrial Policy in Japan." Women's Studies International Forum, vol. 10, 1987, pp. 589-600.

Gittins, Diana. The Family in Question: Changing Households and Familiar Ideologies. New Jersey: Humanities Press International Inc., 1985.

Gottfried, Adele Eskeles and Allen W, Godfried, eds. Maternal Employment and Children's Development: Longitudinal Research. Plenum Atudies in Work and Industry. New York: Plenum Press, 1988.

Gottlieb, Naomi (ed). Alternative Social Services for Women. New York: Columbia University Press, 1980.

Greer, Germaine. The Female Eunuch. London: Granada Publishing Ltd., 1970.

Grosby, Faye J. Spouse, Parent, Worker: On Gender and Multiple Roles. New Haven: Yale Univiversity Press, 1987.

Hakim, Catherine. Home-Based Work in Britain. London: Department of Employment, Paper no. 60, 1987 (As summarized in: International Labour Organisation, Social and Labour Bulletin. 3/87, March 1987).

Hatem, Mervat. "Toward the Study of the Psychodynamis of Mothering and Gender in Egyptian Families." International Journal of Middle Eastern Studies, vol. 19, 1987, pp. 287-306.

Haq, Khadija and Uner Kirdlar, eds. Human Development: The Neglected Dimension. Paper prepared for the Istanbul Roundtable on Development: The Human Dimension, 2-4 September 1985. Islamabad, Pakistan: North South Roundtable, 1986.

Hedley, R. Alan. "Work-Nonwork Context and Orientation to Work: A Crucial Test." Work and Occupations, vol. II, no. 3, August 1984. pp. 353-376.

Hijab, Nadia. Womanpower. New York: Cambridge University Press, 1988.

International Labour Organisation. "ILO Circular". Series 6 - Personnel, no.122, Rev. 1, 14 July 1987.

_____. Conditions of Work Digest. Geneva: ILO, 1986, 87, 88, 89.

_____. "Productivity and Adjustment at the Micro Level." ILO informal paper. Geneva, mimeographed, 1988.

_____. "Report of Governing Body." 231st Session, Geneva, 11-15 November 1985.

_____. Standards and Policy Statements of Special Interest to Women Workers. Geneva: ILO, 1980.

_____, Labour Research Department. Part-Time Workers. London LRD, 1986 (As summarized in: ILO, Social and Labour Bulletin. 4/88, December 1988).

Jayawardena, Kumari. Feminism and Nationalism in the Thirld World. London: Zed Books Ltd., 1986.

Kagan, Sharon L., Douglas R. Powell, Bernice Weissbourd, and Edward Ziegler, eds. America's Family Support Programs: Perspectives and Prospects. New Haven, Conn. : Yale University Press, 1987.

Kamerman, Sheila B. and Alfred J. Khan. Child Care, Family Benefits, and Working Parents: A Study in Comparative Policy. New York: Columbia University Press, 1981.

Kawashima, Yoko. "The Place and Role of Female Workers in the Japanese Labor Market." Women's Studies International Forum, vol. 10, 1987, pp. 599-611.

Kuhn, Peter. "Sex Discrimination in Labor Markets." American Economic Review, September 1987.

Lapidus, Gail Warshofsky. ed. Women, Work and Family in the Soviet Union. Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1982.

Meier, Gretl S. Worker Learning Worktime Flexibility: A Policy Discussion Paper. Kalamazo, Michigan: W.E. Upjohn Institute for Employment Research., 1983.

Milardo, Robert M. Families and Social Networks. Series on New Perspectives on Family. Newbury, California: Sage Publications, 1987.

Millet, Kate. Sexual Politics. London: Virago Press, 1977 (First published in 1969).

Montgomery, Jason and Willard Fewer. Family Systems and Beyond. New New York: Human Sciences Press, 1988.

Moses, Joel. Politics of Women and Work in the Soviet Union and the United States: Alternative Work Schedules and Sex Discrimination. Berkeley: University of California, 1983.

Najjar, Fawzi. "Egypt's Laws of Personal Status." Arab Studies Quarterly, vol. 10, no. 3, Summer 1988, pp. 319-344.

Oakley, Ann. The Sociology of Housework. London: Martin Robertson and Co. Ltd., 1974.

Powell, Brian and Terry A. Jacobs. "The Prestige Gap: Differential Evaluations of Male and Female Workers." Work and Occupations, vol. II, no.3, August 1984, pp. 283-308.

Symons, Gladys L. "Career Lines of Women in France and Canada." Work and Occupations, vol. II, no. 3, August 1984, pp. 331-352.

Tabbarah, Riad. "Human Resources Development and Its Dimensions in the Arab World." Population Bulletin of ESCWA, no. 32, June 1988, pp.3-29.

_____."The Third Choice: Adapting Working Conditions to Family Needs.: Under publication, 1989.

Tinto, Vincent. "Pattern of Educational Sponsorship to Work. A Study of Modes of Early Occupational Attainment from College to Professional Work." Work and Occupations, vol. II, no. 3, August 1984, pp. 309-330.

United Nations Development Fund for Women (UNIFEM). Strategy for Western Asia. New York, UNIFEM, 1989.

United Nations Development Programme, Regional Bureau for Arab States and European Programme. Regional Consultation on Women and Development in the Arab World. Cairo, 16-18 October 1988. New York: 1988.

Van der Does de Willebois, J.L.J.M. "A Workshop for Married Women in Part Time Employment: Implications of an Experiment in ther Netherlands." International Labour Review, no. 96, 1976.

White, Julie. Women and Part-Time Work. Ottawa: The Canadian Advisory Council, 1983 (As summarized in: ILO, Social and Labour Bulletin, 1/84, March 1984).

"Women Who Won't be Bossed." The Times, Section 3:1, 25 January 1989.

Wong, Yue-Chim. "Women's Work and the Demand for Children in Hong Kong". Developing Economics. vol. 25, no.2, June 1987.

World Bank. "HIgher Education and Female Labor Force Participation in the Arab World." Economic Development in EMENA Region. Section 3: Select Issues. Washington D. C.: 1989.

Yorburg, Betty. Families and Societies: Survival or Extinction. New York: Columbia University Press, 1983.

Zaalouk, Malak. Present Images of Arab Women: Reflections Upon the Impact of the Nairobi Forward Looking Strategies. Unpublished paper presented to UNESCWA an UN Centre for Social Development and Humanitarian Affairs/Branch for Advancement of Women, Vienna, July 1989.

Zigler, Edward F. and Merly Frank. The Parental Leave Crisis: Toward a National Policy. New Haven, Conn. : Yale University Press, 1988.

UNESCWA LIBRARY
20010151